الفصل الثامن

النظام السياسي

لم تقم حضارة على مدار التاريخ، دون أن يكون لها «نظام سياسي» يرعاها ويوجّهها وينمّيها. لذا، فالدول المتقدمة كلها، في العصر الحديث، لديها «نظام سياسي وحكومة منفّذة»، تمّ اختيارها من قبل الشعب والأمة، وتعمل على رفعة شأنهما وحماية مصالحهما. من هنا، كان لا بدّ للمفكرين العرب، في ظل الظروف المزرية للعالم العربي، من بحث الدور الذي يمكن أن تقوم به «الدولة» (ممثّلةً بلحكومة والمسؤولين والسياسيين والمتنفذين) في إنشاء البناء الحضاري العربي، أو المحافظة على ما تمّ بناؤه منه وتنميته. مع الإشارة للسلبيات الموجودة في أية حكومة أو سلطة، من أجل تجنبها، وليقوم البناء الحضاري على أسس سليمة.

كما تطرق أولئك المفكرون لضرورة «الوعي وإدراك الواقع»، بالإضافة لـ«التخطيط» وما يرتبط به من أمور: كمراعاة الوقت والزمان، ومراعاة الأولويات، والاهتمام بالسنن والأسباب والعلل. ذلك أن أي نظام سياسي، لا محيص له من أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، وإلاّ كان ناقصاً، يؤدي لتهديم ونقض نفسه، وكذلك تهديم الحضارة التي يرعاها. وتناولوا الكلام كذلك عن موضوع «الديمقراطية» الذي هو موضوع شائك، ومهم في نفس الوقت للعملية الحضارية، ولا تخفى علاقته بأي نظام سياسي ناضج وسليم؛ وحاولوا توضيح معنى الديمقراطية، وتبيان العوامل المساعدة لنموها، والعوائق التي تعيق مسيرتها. وبالارتباط بالمسألة الديمقراطية، تباحثوا حول موضوع «الحرية» ومستلزماتها، وما يسهم في نموها؛ كما تحدثوا عن ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان (في مجال السياسة والحياة الحرة الكريمة)، وعن الأحزاب والتشريعات والقوانين والبرلمان والقضاء، والتي لها دور مهم في البناء الحضاري السليم. وقد جرّهم ذلك لذكر أهمية «العدل»، وما ينتج عنه من أمور حضارية إيجابية، وعن «الظلم والاستبداد» ـ

من الناحية المقابلة ـ وما يتولّد عنهما من سلبيات حضارية.

هذه المسائل، هي ما سيعمل هذا الفصل على توضيحها.

أولاً: الدور الحضاري للدولة بين الإيجاب والسلب

يرى العديد من المفكرين العرب أهمية «الدولة» وضرورتها للنهضة والتقدم والتنمية والحضارة والتطور[1]. لكن يُنظر للدولة على أنها «سلطة»؛ وأن علاقة السلطة بالإبداع هي علاقة عكسية؛ أي مع زيادة السلطة أو السلطات يقلّ الإبداع. وقد غلب على الدولة في الوطن العربي طوال تاريخها، الموقف المعادي للإبداع، ولعلّ هذا هو سبب التردّي الإبداعي الذي تشهده المجتمعات العربية[2]. لذا، هناك مطالبة ببناء «الدولة العصرية» كضرورة لتحقيق النهضة العربية المنشودة[3]، كما تبرز الدعوة التي لم تعد تلقى قبولاً مؤخراً لدى جماهير الأمة، إلى الاهتمام بالعلمانية ومفهومها[4]، وضرورة استيعابها[5]، واعتمادها في كل المجتمعات التي

---

(1) عبد الكريم، فريد. «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص267؛ وردود: غليون، برهان. على المناقشات والتعقيبات. ص780؛ ومن المناقشات: العلوي، سعيد بنسعيد. ص825.
هلال، إياد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أثر أزمة الخليج في الحركات الإسلامية». ص137.
إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص151.
الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص189 ـ 192.
يوسف، يوسف إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. مرجع سابق، ص103 ـ 110.
دبلة، عبد العالي. «طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. الجزائر: جامعة باتنة. عدد 3، ص134.
البوكيلي، أحمد. «إشكالية الدولة والمجتمع في الفكر العربي الإسلامي المعاصر»، **مجلة المنعطف**. عدد 12، ص46 ـ 47.
طاش، عبد القادر. «مهمة التبليغ والاتصال الإنساني» (المعطيات الحضارية للإسلام ودور الإعلام في إبرازها 4)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5981 (الجمعة 14/ 4/ 1995م، ص16.

(2) عليّ، حيدر إبراهيم. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «الإبداع والتخلف»، ص29 ـ 30.

(3) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص19.

(4) المرجع السابق، ص39 ـ 40.

(5) المرجع السابق، ص43.

تتجه نحو التقدم والوحدة والديمقراطية[1]. فإذا كان بعض المفكرين يرون أن وجود السلطة في المجتمع أمر مهم، إذ هي من العوامل البنيوية التي تساعد على بقاء المجتمع وحضارته[2]؛ فإنهم يعتقدون بضرورة الدعوة للعلمانية والدفاع عنها لتحقيق التقدم في المجتمعات العربية[3]، وأن الحركة العلمانية هي حركة انقلاب هائل، وتزداد أهميتها بارتباطها بمشروع حضاري[4]، كما أنها إزاحة لكثير من مشاكل الأمة العربية[5]، إضافة إلى كونها إعمالاً للعقل في شؤون الدنيا[6]، و«محورها، التأكيد على الحرية الفردية، وتحرير العقل العام أو عقل رجل الشارع. وكانت كذلك ثورة إبداعية، وانتماء حقيقياً للتراث الإنساني والهوية الحضارية على امتدادها التاريخي دون انغلاق»[7]. لكن الملاحظ على هذه الآراء الداعية إلى العلمانية أنها متأثّرة بالغرب وأفكاره، بل إنها انخدعت بمنتجاته الفكرية التي منها العلمانية، ظنّاً من أصحابها أنها صالحة للتطبيق في كل المجتمعات، وإن اختلفت الديانات والمعتقدات والبيئات. فالمجتمعات العربية والإسلامية في غنى عن العلمانية بما تملكه من مقومات ومبادئ وفّرها لها دينها الإسلامي الحنيف الذي لم يوجد فيه تعارض بين الإسلام والعلم، كما وُجد في أوروبا، والتي يمكن أن تصلح لها مثل هذه الدعوات إلى تبني العلمانية. لذا حاول البعض من المفكرين إبراز أنه لا يوجد أي تعارض بين العلمنة والإسلام[8]، على اعتبار أن العلمانية لا ترفض الدين، فهي ليست غربية فقط، بل وعربية ـ إسلامية كذلك[9].

---

(1) عليّ، حيدر إبراهيم. **أزمة الإسلام السياسي**. مرجع سابق، ص29.

(2) حنفي، حسن. «المشروع الحضاري الجديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص9 ـ 10.

(3) حنفي، حسن. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب، ص43.
الجباعي، جاد الكريم. «العلمانية في المشروع القومي الديمقراطي»، **مجلة الوحدة**. عدد 75. ص124 ـ 135.

(4) سعيد، خالدة. ندوة: «مواقف الإسلام والحداثة» من المناقشات، ص400.

(5) العظمة، عزيز. «الدين والدنيا في الواقع العربي»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6، السنة 29، ص17.

(6) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص68.

(7) المرجع السابق، ص141.

(8) الشرفي، عبد المجيد. «العلمنة في المجتمعات العربية الإسلامية الحديثة»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 92، 93، ص21 ـ 26.

(9) صالح، هاشم. «الفكر العربي المعاصر ومسألة الحركات الأصولية»، **مجلة الوحدة**. عدد 81، ص16.

في حين أن هناك من المفكرين من أشار إلى فشل العلمانية، إذ إنها أخفقت عربياً في بناء مجتمع متطور، نتيجةً لاغترابها عن الأصالة العربية. ودليل هذا الإخفاق ما تعانيه الأمة من تعميق لتبعيتها وأزماتها الاقتصادية، وازدياد لتفككها السياسي وتغرّبها الثقافي واستلابها الفكري[1]. وإنه من الخطأ الاعتقاد بأن أوروبا نهضت نتيجة لفصلها الدين عن الدولة أو ما يدعى بالعلمنة، بل إن ذلك كان بإعادة صياغتها للثقافة المسيحية الغربية في ثوب جديد[2]. وهذا ما حدا بالبعض إلى المناداة بإقامة «دولة الإسلام»؛ على اعتبار أنها واجب شرعي، وضرورة للتقدم والنعيم المقيم في الدارين، الدنيا والآخرة[3]. وقد أصبح التنازع بين الدعوة للدولة العلمانية والدولة الدينية أمراً واضحاً، مما تدعو معه الضرورة إلى بحث مسألة الدولة في الوطن العربي؛ لأن عدم القيام بذلك هو نقطة الضعف الخطيرة في الفكر النهضوي العربي الحديث والمعاصر[4]. فالمرجعية النهضوية العربية ذات التوجه الغربي ترى ضرورة فصل الدين عن الدولة خدمة للنهضة، في حين أن المرجعية التراثية العربية التي تستمد تصوراتها من التجربة التاريخية العربية الإسلامية ترى ضرورة ربط النهضة بالتمسك بالدين[5]. وأضحت قضية العلاقة بين الدين والدولة من أبرز القضايا السياسية الأساسية التي شغلت الفكر العربي الحديث، ولا زالت تشغله، نظراً لأن الفصل في هذه القضية، كان يُقدّم، ولا يزال، من طرف التيارات العربية، كشرط أوّلي لنجاح النهضة، بل ولإمكانيتها[6]. لهذا أصبح المفكرون العرب يُعرّفون «الدولة العصرية» دون الإشارة للعلمانية، فيقول أحدهم: إنها الدولة القائمة في مجتمع مدني؛ والتي لم يصلها العرب بعد[7]. كما تُعرّف «الدولة المدنية الحديثة» بأنها: دولة التقنية والتخطيط والتنمية[8].

---

(1) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص287.

(2) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص107.

(3) الغنوشي، راشد. **المبادئ الأساسية للديمقراطية وأصول الحكم الإسلامي**. مرجع سابق، ص30.

(4) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص97.

(5) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص104.

(6) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص67.

(7) صادق، عوني. «الوضع العربي (3)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6508 (الأحد 22/ 9/ 1996م) ص16، عمود 1.

(8) الإمام، غسان. «الديمقراطية لا تصنع الدولة الحديثة» (حلف التكنوقراط وطبقة الحكم 2)، =

تتجلى أهمية الدولة المدنية الحديثة، في رأي البعض، في قيامها «على التعدّد في أسّ بنيتها القائمة على الفصل بين السلطات، وعلى مبدأ تداول الحكم، والمساواة في الحقوق قبل الواجبات، ومن أهم الحقوق: حق الاختلاف»[1]، ولأن شعار هذه الدولة هو مبدأ الترقي[2]. وفي المقابل، هناك تحذير من مشروع الدولة الدينية التسلطية، والتي هي في تضادّ دائم مع الدولة الحديثة[3]؛ لأن الدولة الدينية تنطوي على عناصر التعصب والتطرف، وهي عناصر مضادة لمبدأ الدولة المدنية التي تنطوي على عناصر التسامح وتقبّل الاختلاف والتعدد والتنوع، والتي لن تسهم فيما يريده العرب لأنفسهم من إبداع وتقدم ونهوض[4]؛ ولن يحقق ذلك إلاّ الدولة المدنية التي ترفع شعار العلم وتبشر بالتقدم وتتطلع للمستقبل[5]، فالحكم المدني هو السبيل للتقدم[6]. كما تبرز الدعوة إلى إعادة هيكلة تنظيم الدولة أو عصرنة هياكلها، كأمر لازم لتحقيق التنمية[7]، ذلك أن الدولة التي لا تهتم بأبنائها، والتي تهدر طاقاتهم وفعالياتهم المتميزة، لا يمكنها مواجهة التحديات المتنوعة التي يفرضها العصر، وبالتالي ستحكم على نفسها بالبقاء في مصاف مثيلاتها تحت التبعية والتقهقر[8]. إذ الملاحظ على «الدولة العربية الحديثة» سلبية أدائها الحضاري، فقد قامت على التدمير المنظّم للمجتمع ومؤسساته وقواه وممثليه، ولذلك لم يتقدم العرب إلاّ في القطاعات التي تقع خارج رقابة الدولة[9]. هذا على الرغم من أن المثقف يرى أن الدولة رائدة التحديث على كل حال[10].

= **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5901 (الثلاثاء 24/ 1/ 1995م) ص9، عمود 1.

(1) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص170 ـ 171.

(2) المرجع السابق، ص176.

(3) المرجع السابق، ص218.

(4) المرجع السابق، ص281 ـ 288.

(5) المرجع السابق، ص236.

(6) المرجع السابق، ص318.

(7) ردود: الكنز، عليّ.، على التعقيبات والمناقشات، ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص226.

(8) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص27.

(9) زيادة، خالد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من التعقيبات، ص136 ـ 137.

(10) زيادة، خالد. «السلطة؛ الفكرة والبنية في المجال الحضاري العربي الإسلامي (1)»، موضوع: =

ويشير بعض المفكرين إلى أمر مهم جدا، يتمثل في التنبيه إلى خطورة الغرب على إقامة الدولة العربية القوية والمتقدمة، نظراً لأنه يعارضها ويعمل على الإعاقة المستمرة لتحقيقها[1]. في حين أن هناك من يتحدث عن جزء من الدولة هي «المدينة»، والتي يرى لها دوراً في تطوير الحضارة البشرية، كما أنها تعكس التطور الحضاري للإنسان[2]، وفيها تتركز جميع مظاهر ثروة وتقدم البلاد[3].

الخلاصة: المفكرون العرب متفقون على أهمية «الدولة» في البناء الحضاري، على الرغم من تنبيههم إلى الدور السلبي الذي أدّته «الدولة العربية» في البناء الحضاري العربي، نظراً لقيامها على القهر والتدمير للمجتمع. وقد بدأت بالخفوت تلك الدعوات المطالبة بقيام الدولة العلمانية في العالم العربي، بل أصبحت هناك مطالبات بإقامة «الدولة الإسلامية»، كما بدأت تبرز الأصوات المحذّرة من الغرب على إنشاء الدولة العربية العصرية، هذا الغرب الذي صدّر العلمانية للعالم العربي.

ثانياً: الدور الحضاري للسياسة بين الإيجاب والسلب

يولي المفكرون العرب أهمية لـ«المعرفة السياسة»، إذ إن «القراءة المعرفية ـ الثقافية للنهضة تظل ناقصة، إلاّ إذا أحالتنا إلى القراءة السياسية المجتمعية بأوسع معانيها»[4]. وهذا يستدعي المطالبة بإصلاح المؤسسة السياسية (في العالم العربي على الخصوص)؛ لأن هذا الأمر أحد مطالب المفكرين النهضويين منذ نهاية القرن الماضي[5]، ولأن القيادات السياسية العربية قامت بتحطيم هياكل وثقافة المجتمعات الأهلية العربية، مما أدى إلى اغترابها وتسارع آلية تبعيتها، وبالتالي لم يتم بناء المجتمع الحديث ولا الدولة العصرية، وذلك لاعتقاد هذه القيادات الخاطئ بأن خروج العرب من التخلف، إنما يكون ببناء الدولة القومية أو القطرية الحديثة[6].

= «الدولة والمدينة»، ملف العدد، **مجلة الاجتهاد**. عدد 12 (صيف العام 1991م) السنة الثالثة، ص179.

(1) سبيلا، محمد. «حرب الخليج: جدل الثروة والقوة»، **مجلة الوحدة**. عدد 79/ 80، ص95.

(2) التير، مصطفى عمر. **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**. مرجع سابق، ص170.

(3) المرجع السابق، ص39.

(4) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص61.

(5) المرجع السابق، ص123.

(6) المرجع السابق، ص144.

لذا ما تزال مسألة «السياسة» إحدى إشكالات التقدم والتأخر في العالم العربي[1].

هناك اعتقاد بأن النهضة الوطنية إنما تتحقق بواسطة «المسؤولين عن الحكم» في المجتمع[2]، وعبر قيادتهم الرشيدة التي ستمكّن الأمة من السير بخطىً واسعة وسريعة في طريق التقدم والنمو[3]. فهذه النخبة القائدة ذات «أثر خطير في ترسيخ الوحدة ودفع عجلة التقدم»[4]، وإحدى مفاتيح رفعة الأمة وتحقيقها لأهدافها، بشرط أن تكون حازمة ومؤتمنة لا تخون[5]. فلا بدّ من اتخاذ «سلطان منفّذ» على مختلف المستويات، السياسية والإدارية والتنظيمية العامة، كأحد العناصر اللازمة لحدوث النهضة الحضارية. وفي المقابل، فإن الإخلال بهذا العنصر إخلال بشرط من شروط النهضة[6].

العمل السياسي ينبغي أن يكون، أو هو في جوهره «عمل قيادي ريادي، يهدف إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية وتوظيفها لحلّ المشكلات التي تعتري المجتمع، وتطوير الإمكانيات البشرية والمادية، واستخدامها لمواجهة التحديات المحيقة بالأمة»[7]. بل إن البعض يذهب إلى أن قرار التحضّر هو في جوهره وصميمه قرار سياسي[8]، وهناك ربط ما بين قضية التنمية والسياسة[9]، كما يُنظر للسياسة على أنها «سلطة وجاه وسلطان وتقدم مادي وعمراني»[10]، وأنها «ليست

---

(1) المرجع السابق، ص138.

(2) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص192.

(3) المرجع السابق، ص445 ـ 449.

(4) العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص98.

(5) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص205 ـ 206.

(6) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص441.

(7) صافي، لؤي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية في مرآة أحداث الخليج»، ص230 ـ 231.

(8) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص72 ـ 73.

(9) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص38 ـ 39.

(10) نشابة، هشام. «حلقة دراسية: الدين والسياسة في لبنان»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 173، ص95.

سلطة ودولة ومؤسسات وأحزاباً فحسب، بل هي كذلك، وبخاصة في ظروف وطن كوطننا، شأن رئيسي من شؤون الحياة، وتجسيد لنضال من أجل التغيير، وتعبير عن طموح إلى مستقبل أفضل، مستقبل التحرر والتقدم وسيادة الشعب، واحتلال الموقع الملائم في العالم»[1]، وكذلك للسياسة تأثير على التنوير[2].

هذه الأهمية التي تحظى بها السياسة، جعلت بعض المفكرين يرون ضرورة تعاون كلّ من «العالم» و«السياسي» معاً لأجل تحقيق التنمية[3]. فلا بدّ من تلازم السياسة والثقافة لأجل تحقيق التقدم[4]. كما أنه من الضروري أن يتلازم التقدم في المجال السياسي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[5]. ويُبرز بعض المفكرين الفروق ما بين «المفكّر» و«السياسي»، من حيث المهمة المنوطة بكلّ منهما: فالمفكّر يحوّل العالم بالفكرة والمفهوم، في حين أن السياسي يسعى لترجمة الأفكار إلى واقع عملي ميداني[6]. وهذا ما يوضح أهمية الحركة السياسية القائدة، والتي تؤثّر في تحقيق التقدم العربي[7]، لكن مع ضرورة توافر النضج السياسي لديها؛ لأن هذا النضج هو أحد المقاييس الموضوعية للتقدم؛ وعند غيابه ستغيب ـ في المقابل ـ حظوظ التقدم عن الأمة[8]. وإن كان هناك من يرى أن

---

(1) الشريف، ماهر. «كيف يمكن للثقافة النقدية العربية أن تمتلك سلطة فاعلة»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص19.

(2) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص195.

(3) حسن، سيد دسوقي. «دور العلماء في مستقبل الحضارة الإسلامية»، **مجلة الهدى**. عدد 33، ص25.

(4) كاسوحة، مراد. «المثقف العربي: الواقع والطموح»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص90 ـ 94. عرسان، علي عقلة. «ميثاق للمثقفين العرب، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص43.

(5) أجرى الحوار: أبو بكر، توفيق. مداخلة: شرف، ليلى. «الواقع العربي..» حوارات وشهادات (حوار مع مفكرين عرب) المحور الثالث: «مشكلات وآفاق التطور الديمقراطي في الوطن العربي (الحلقة الأخيرة)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6195 (الثلاثاء 14/ 11/ 1995م) ص16، عمود 3.

(6) حرب، علي. **أوهام النخبة**. ص84.

(7) كيله، سلامة. «محددات أولية حول طبيعة القضية القومية»، **مجلة الوحدة**. عدد 73، ص165.

(8) الركابي، زين العابدين. «النضج السياسي في التعامل الإعلامي مع قضايا الأمة»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5618 (السبت 16/ 4/ 1994م) ص9، عمود 3.

السياسة ليست سبباً للتطور، بل استجابة له[1].

يتحدث بعض المفكرين عن الأثر السلبي الذي أحدثته السلطة السياسية العربية في الدول العربية: ذلك أنها قامت بصرف ميزانيات ضخمة على التسليح والإنفاق العسكري على حساب التنمية والنهوض، مما زاد من التبعية للعالم المتقدم، كما سيؤدي هذا الأمر، إن استمرّ، إلى الانتحار الحضاري والخروج من عجلة التاريخ[2]. كذلك أسهمت بعض النخب الحاكمة في الوطن العربي في تجهيل الإنسان العربي بما يخدم مصالحها، وذلك بإمداده بمعلومات مشوهة[3]. فالنخب السياسية العربية الحالية لم تستطع قيادة الأمة نحو التنمية[4]، والأنظمة العربية ساهمت بوأد الفكر النهضوي العربي، باسم الانقلابية الخلاصية[5]. من هنا، يأتي التحذير من الفساد السياسي وفساد الحكم، إذ كان ذلك من أسباب تخلف الأمة[6]؛ فالقيادة الفاسدة عقبة رئيسية في طريق القيام بعملية التغيير الحضاري في العالم العربي[7].

يحذّر بعض المفكرين من أمر قد لا يبدو وارداً الآن، وهو خطورة تحالف السلطة السياسية مع السلطة الدينية، أو تحالف رجال الحكم مع فقهاء الدين، على اعتبار أن هذا التحالف كان دائماً ضد التغيير، بل والعلة الأساسية للانهيار الحضاري[8]. ذلك أن هذا التحالف لم يحدث على مدار التاريخ في العالم العربي والإسلامي، بل إن مثل هذا التحالف هو الذي سيحقق تقدم هذا العالم إذا وقع.

---

(1) الحامض، خالد. «دور المنظمات العربية والدولية في ظل الوضع الدولي الجديد»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص251.

(2) ملكاوي، ثابت. **إشكالية العقل العربي**. مرجع سابق، ص47 ـ 48.

(3) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص97.

(4) أباه، السيد ولد. «مأزق الأحزاب السياسية العربية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6270 (الأحد 28/ 1/ 1996م) ص8، عمود 2.

(5) العظمة، عزيز. «الدين والدنيا في الواقع العربي»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6، السنة 29، ص6.

(6) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص143 ـ 145.

(7) علي، حيدر إبراهيم. «في مفهوم التغيير الحضاري العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص15.

(8) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**، مرجع سابق، ص65 ـ 66.

وإذا كان مثل هذا التحالف قد وقع في أوروبا، ونتجت عنه آثار سيئة؛ فذلك نظراً لاختلاف الرؤية العقدية بين الإسلام والمسيحية، حيث تناول الإسلام كل جوانب الحياة بما فيها السياسة، أما المسيحية التي ليس لديها ما تقدمه في مجال السياسة سوى «دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، فكان تدخلها في السياسة بالغ الضرر على أمتها. فالخطأ الذي وقع فيه العديد من المفكرين العرب هو قياس الواقع الأوروبي على الواقع العربي والإسلامي المختلف بشكل كبير. ويرد التحذير كذلك من التمزق السياسي الذي يشمل الساحة العربية[1]، ومن تدخل السياسة في مجال الفكر: إذ إنهما أديا إلى تمزق الفكر العربي[2]، وإلى ولادة التخلف الحضاري العربي[3]. وهذا ما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن السبب الأساسي للتخلف العربي هو «سياسي» بالدرجة الأولى، وعنه تتفرع وتتناسل باقي الأسباب الأخرى[4]. فلا بدّ من إدراك أهمية الإرادة السياسية لتحقيق الوحدة والتقدم العربي[5].

إن هذا الترابط ما بين السياسة والنهضة، سواء أكان بالإيجاب أم السلب، هو الذي دفع بعض المفكرين إلى توضيح أن «الخطاب السياسي» في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو الوجه الآخر للخطاب النهضوي العام، ولذلك فإشكاليات الخطاب السياسي هي نفس إشكاليات الخطاب النهضوي العربي[6]. لذا، لا بدّ من «تطوير الوعي السياسي العربي» وربطه بالعالم المعاصر، لكن ذلك يتطلب القراءة النقدية للخطاب السياسي في التراث العربي الإسلامي[7]. كما أنه لا بدّ من نقد العقل السياسي العربي[8]، على اعتبار أن هذا النقد ضروري لتجديد العقل العربي من أجل الارتفاع به إلى المستوى الذي يستجيب لمتطلبات النهضة والتقدم في العصر الحاضر[9]. وقد أصبحت الحاجة ملحة فعلاً إلى ضرورة وعي المسألة

(1) عز الدين، يوسف. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص41.
(2) المرجع السابق، ص36.
(3) المرجع السابق، ص20.
(4) المرجع السابق، ص20.
(5) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص185 ـ 186.
(6) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص65.
(7) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص237.
(8) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص389.
(9) المرجع السابق، ص404 ـ 405.

السياسية وحلّها؛ أي مسألة تنظيم الكيفية التي تُعطى بها الكلمة للشعب وتجعل مراقبتها للحاكم متواصلة وفعّالة؛ لأن حلّ المسألة الاجتماعية متوقف على هذا الوعي[1].

الخلاصة: يولي المفكرون العرب أهمية كبيرة لـ«السياسة والسياسيين» في العمل على رقي المجتمع ونهضته حضارياً، بشرط أن تتم الاستعانة بالعلماء في تخطيط الشأن السياسي. ويرون ضرورة اهتمام السياسة بتدبير أمور الدولة والمجتمع (من ناحية إدارية وتنظيمية) دون التدخل في مجال الفكر والعلم، ودون فرض إرادتها بالقوة والقهر والإكراه. وهم يحذرون من أن عدم مراعاة تلك الأمور، سيؤدي ـ في المقابل ـ لزعزعة المجتمع وتحطيمه وعدم دفعه للرقي الحضاري السليم. وينبهون إلى أن السياسة قد تكون لها أحياناً أدوار سلبية على التحضّر. كما يشيرون لسلبية الوضع السياسي العربي وفساد طبقته السياسية، لوجود سلبيات عدة في النسيج السياسي العربي، منها قصور الوعي السياسي العربي. لذا، يدعو البعض منهم لوعي المسألة السياسية كضرورة لازمة لحلّ مشاكل المجتمع.

ثالثاً: الوعي وإدراك الواقع والأثر الحضاري

يتحدث بعض المفكرين عن «الوعي المطابق»، والذي هو عبارة عن وعي وفهم الواقع بالاعتماد على العقل والعقلانية، كمنطلق ووسيلة. لذا فهو وعي نسبي، لا يدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، ويرتبط بحركة الشعب، وينفصل عن أنماط التفكير والتحليل التقليدية؛ كما أنه وعي نقدي وتاريخي، يُطابق حاجات الواقع وتقدمه؛ إضافة إلى أنه تراكمي، لا يُكتسب مرة واحدة، بل بالتدريج، ويناقض الفكر الإيديولوجي التقليدي[2]. من هنا، فالوعي بالتأخر العربي مقدمة لتجاوزه[3]؛ وافتقاد الأمة للوعي المطابق هو أحد أسباب تأخرها[4].

---

(1) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص164.

(2) الجباعي، أحمد. «الإيديولوجيا والوعي المطابق» (مدخل أولي)، **مجلة الوحدة**. عدد 75، ص39 ـ 41.

(3) الجباعي، أحمد. «التطور التاريخي لمفهوم الغرب وإشكالية الخطاب النهضوي العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 73، ص157 ـ 158.

(4) كيلو، ميشيل. «ثورة الفكر... وثورة الواقع»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص106 ـ 107.

يرى العديد من المفكرين العرب أهمية مراعاة وإدراك الواقع العربي، وفهم عوامله الداخلية والخارجية، كأمر ضروري لإعادة بناء أهداف المشروع النهضوي العربي[1]؛ ذلك أن الوعي النهضوي العربي لا يقوم على إدراك وفهم الواقع، بل على الإحساس بالفارق الحضاري بين العالم العربي والغرب[2]. فكلّ من المرجعيتين العربيتين؛ «النهضوية» التي تستقي تصوراتها ومفاهيمها من المرجعية الأوروبية، و«التراثية» التي تحتفظ بتصورات عن الماضي وتحاول توظيفها في فهم مشاكل الحاضر، لا تهتمان بالواقع العربي الراهن، إذ لا يشغل أي حيزّ في تفكيرهما، مما يجعل حلولهما المقترحة تطفو على السطح على شكل شعارات برّاقة أو مفاهيم مغلوطة أو تمنيات وآمال[3]. لذا، فالتحذير شديد من التناقض ما بين الواقع والفكر: إذ يؤدي ذلك إلى ابتعاد الفكر عن إشكاليات الواقع الاجتماعي المعاش، بحيث يصبح مجرد نظريات تطفو على وجه الواقع، ولا تؤثر فيه سلباً أو إيجاباً[4]؛ فلا بدّ من فهم الحاضر الذي عن طريقه يمكن استيعاب الماضي، وامتلاك التاريخ، وبناء المستقبل[5].

يبدو أن خطأ المشاريع النهضوية للأمة، والذي أدى بها إلى الفشل، هو في عدم فهمها واستيعابها للواقع[6]، وما يتضمنه من قيم ثقافية وروحية وغيرها[7]. كما لا بدّ للوعي أن يكون شمولياً وعميقاً ليحقق التنمية الشاملة والديمقراطية، حيث إن التنمية الشاملة تساوي شمولية الوعي؛ وشمولية الوعي تساوي الديمقراطية الثقافية

(1) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص185 ـ 186.

(2) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص24.

(3) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. ص165.

(4) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. مرجع سابق، ص23.

(5) المرجع السابق، ص30، ص87.

(6) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص12 ـ 13.
العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص35.
ابن المقدم، محمد. «مفهوم الجهاد عند أسرة الجماعة»، **مجلة الاجتهاد**. عدد 20، ص104 ـ 105.

(7) عمران، كامل محمد صالح. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة»، ج2، ص25.

(التي هي مجرد مظهر من مظاهر الديمقراطية بمفهومها الكامل الشامل)[1]. إن فهم الواقع (واقع المواطن على الخصوص) هو أحد حاجات التغيير، وضرورة لرسم خطة عملية توضح البعد المستقبلي لطبيعة المجتمع المنشود[2]. فالوعي بحركة المجتمع ضرورة للأمم في القرن المقبل[3]، والخطأ والعطب الأساسي الذي وقع فيه الفكر الإصلاحي العربي هو عدم استطاعته استيعاب واقعه، وعدم العمل على إيجاد مؤسسات المجتمع المدني[4]، مما جعل من الفكر الإصلاحي فكراً نهضوياً مغترباً عن الواقع[5]، بل مناهضاً ومناقضاً للنهضة المستقبلية للأمة[6].

هنالك تنبيه حقيقي إلى خطورة الخطأ في فهم واقع الأمة، نظراً لأن ذلك الخطأ في التشخيص سيؤدي للخطأ في العلاج، وبالتالي سيتولّد عنه تخلف الأمة عن دخول الدورة الحضارية[7]. لذا، من اللازم قراءة الواقع العربي الراهن المأزوم، والذي يعيش مأزقا حضارياً متعدّد الوجوه ومركّب العناصر؛ وهذه القراءة تعني: فهم الأنساق الحضارية، والأنماط الثقافية، والمناهج المعرفية، ومكامن المأزق في كلّ منها[8]. فالتنمية توافق مع الواقع، والذي يمثله «المناخ الداخلي والخارجي»[9]. ولا بدّ للوعي التنموي العربي من خمسة مكونات أساسية، هي: الوعي بفهم التخلف والتنمية وإدراكهما علمياً وواقعياً؛ والوعي بالمجتمعات العربية، بمستواها القطري والقومي؛ والوعي بالطبيعة المحيطة بالمجتمع العربي

---

(1) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص62 ـ 63.

(2) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص20.
شفيق، منير. **في نظريات التغيير**. مرجع سابق، ص151.
أبو حلاوة، كريم. «المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص87.

(3) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص75 ـ 76.

(4) **الثقافة والمجتمع المدني**. ص78 ـ 79.
وانظر بخصوص **خطأ الفكر الإسلامي في عدم إيجاد مؤسسات المجتمع المدني**. ص84 ـ 85.
إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. ص108.

(5) قاسم، جميل. «العرب والزمن النهضوي»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 96، 97، ص41.

(6) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص57.

(7) العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأزمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي»، **مجلة الاجتهاد**. عدد 24، ص211.

(8) المرجع السابق، ص187 ـ 188، 209، 228.

(9) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص44.

بكلّ مكوناتها؛ والوعي بالتغيير الاجتماعي المقصود والمخطط؛ والوعي بثقافة قومية تنموية تكون قادرة على الوفاء بالمهام التنموية. وتتحدّد مستويات هذا الوعي في ثلاثة؛ الأول: ما يُسمّى بالوعي الجماهيري؛ أي الوعي اليومي المباشر الذي يتسم بالعفوية ويعكس الوجود الاجتماعي بكل خصائصه. والمستوى الثاني، الوعي الإيديولوجي الذي يعكس الوجود الطبقي وما يحتويه من علاقات وتناقضات. والثالث، الوعي العلمي الذي طورته قوى الإنتاج لخدمة مصالحها[1].

إن هناك تأكيداً على أن عدم إدراك العرب للواقع وللتحولات العالمية، هو سبب ما يعانونه من تخلف حضاري[2]؛ لذا فالمشروع الحضاري العربي الجديد يجب أن يتحدث لغة العصر والواقع، لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلم والتكنولوجيا والعقلانية[3]. ومما يُؤسف له أن العرب لا يعرفون حقيقة ما يجري في واقعهم، والتي تتجلى في أن الواقع العربي يعاني «أزمة مركّبة» لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن مصادر هذه الأزمة تتراوح بين الأسباب الداخلية والخارجية[4]. لذا، فتحقيق التقدم العربي متوقف على الوعي بالتأخر التاريخي الذي يعانيه العرب على كل مستويات الوجود الاجتماعي، وبالقدرة على فهم واستيعاب منطق العالم الحديث؛ أي وعي كافة الحتميات والقوى المؤطّرة للعالم الحديث[5]. بل إن تخلّص العرب من عجزهم وضعفهم وتخلفهم إنما يكمن في وعيهم حقيقة ذلك العجز والضعف والتخلف، ومن ثمّة السير في اتجاهات ثلاثة: نحو الوحدة العربية، ونحو الديمقراطية، ونحو وقف الاستهلاك التفاخري[6].

---

(1) المرجع السابق، ص275.

(2) ألكسان، جان. «دور الثقافة والمثقف في صياغة المشروع الحضاري العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص254.

(3) المرجع السابق، ص250.

(4) عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص16 ـ 23.

(5) سبيلا، محمد. «المشروع النهضوي العربي ومخاض الحداثة العسير»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص48 ـ 49.

(6) زكريا، خضر. «بعض الأبعاد الاجتماعية للتحولات الجديدة في المنطقة العربية»، **مجلة الطريق**. عدد 5، السنة 55، ص33 ـ 34.

يشير بعض المفكرين إلى أمر مهم، يتمثل في أن جلّ الخطابات العربية (إن لم يكن كلها) يطبعها الانفصال شبه المطلق عن الواقع[1]. وهذه الرؤية التي تتحدث عن أن أزمة الأمة هي في فقد الصلة مع الواقع[2]، قد دفعت بالعديد من المفكرين إلى الاعتقاد بضرورة وعي وإدراك الواقع، على اعتبار أن الإقلاع الحضاري للأمة إنما يحتاج لدراسة الواقع وفهمه، والتفاعل معه[3]. فلا بدّ لإنتاج فكر عربي متقدم وحديث، من الانطلاق من الواقع الاجتماعي العربي، ومن نقده والتفاعل معه[4]، فتحرّر الأمة العربية من التبعية والاتّباع ودخولها طريق التجديد والإبداع، إنما يكون عبر الاحتكاك بالواقع[5].

وإذا كان الوعي الفكري ضرورياً لتحقيق النهضة (الفكرية) للكيان العربي؛ فغياب ذلك الوعي، في المقابل، يؤدي للتحلل الحضاري لذلك الكيان[6]، إذ إن «الحيوية الحضارية، في شروطها الأولى، وعي بقضايا التخلف، وإرادة صلبة لتجاوزه؛ والنهضة الحضارية اصطدام بعناصر ذلك التخلف»[7]. كما أن نشأة الحضارة مقرونة بالوعي[8]. وإدراك الخصائص العامة للواقع الإنساني الراهن هو

---

(1) أفاية، محمد نور الدين. «المعقول والمتخيل في الفكر العربي المعاصر»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 160، ص6، ص18.
مداخلة: إسماعيل، محمود. «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 50، ص196؛ ومداخلة: الرميحي، محمد. «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. ص200.

(2) قرني، عزت. ندوة العدد: «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 50، ص205.

(3) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. ص129 ـ 130. والذي يضيف الدين، والعلم، والحرية، والعقلانية.
مورو، محمد. «ثقافات العموميات: ثقافة نصف الكوب الفارغ»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص59.

(4) الدندشلي، مصطفى. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص816.

(5) غريد، جمال. ندوة: «علم الاجتماع من الاتباع إلى الإبداع»، ص15 ـ 21.

(6) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص162 ـ 165.

(7) المرجع السابق، ص234.

(8) برغوث، عبد العزيز. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «التغيير الحضاري المعاصر ومشكلة المنهج»، ص5، ص20.

أحد متطلبات الإنجاز الحضاري[1]. لذا، أضحت المطالبة قوية بفهم جديد للواقع المجتمعي العربي، بتناقضاته ومشاكله، من خلال رؤية متحرّرة من كل السلفيات الفكرية التي سادت حتى عهد قريب، نظراً لأن التشخيص السليم للأمراض التي تعاني منها الأمة هي بداية الطريق الصحيح لعلاجها[2]. كما تبرز الدعوة إلى اعتماد عنصر الواقع في الإستراتيجية المستقبلية للأمة[3]، وإلى فقه معاصر للواقع كضرورة لازمة لإنشاء حضارة جديدة للأمة[4]، وإلى إعادة تأسيس الوعي الحضاري العربي، والذي سيؤدي إلى انبعاث ونهوض الأمة العربية مجدّداً[5].

هنالك دعوة إلى أن يتسلح الفكر بالحقيقة والواقع، إذ في ذلك حماية لكليهما من الإجهاضات[6]؛ فالعلاقة قوية ما بين الفكر والواقع، على اعتبار أن الفكر مرآة عاكسة للواقع، وبما أن الواقع العربي ممزق، فلا بدّ أن يكون الفكر العربي ممزقاً أيضاً[7]؛ وتغيير الواقع يتطلب تغييراً في الأفكار[8]. وهنالك من المفكرين من ينادي بالنضال ضد معوقات النهضة، وبرفض الواقع وعدم القبول به، كأمر ضروري للنهضة، إذ لو قبل الإنسان الواقع ما كانت هناك نهضة في التاريخ ولا تقدم للبشرية[9]. بل يوجد من يعتقد بأن الطوبى (المثالية) أحد شروط الإبداع والتقدم[10]. في حين يحذّر

---

(1) ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، ص9 ـ 17، ويتحدث أيضاً عن هذه الخصائص.

(2) عبد الفضيل، محمود. «نحو فهم جديد للواقع العربي»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1205 (الخميس 1/ 4/ 1993م) ص قبل الأخيرة، عمود 5.

(3) الفرحان، إسحاق. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «نحو استراتيجية عربية إسلامية مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط»، ص359.

(4) النيفر، أحميدة. «إشكالية الاجتهاد المعاصر»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص67 ـ 69.

(5) المولى، سعود. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص726.

(6) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص77 ـ 80.

(7) شاهين، رجاء. **أزمة الفكر العربي**. ص38.

(8) حرب، عليّ. **أوهام النخبة**. ص128.

(9) حماد، سعدون. «الوحدة العربية: ملاحظات في موضوع ما العمل»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص37.

(10) الديالمي، عبد الصمد. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «في العقل الجنسي المغرابي»، ص37.

البعض من دعاة التزمت والجمود، على اعتبار أنهم أحد العوائق في طريق تطور الوعي العربي[1].

الخلاصة: الخلاصة: لا خلاف لدى المفكرين العرب حول أهمية وضرورة إدراك الواقع والوعي به خدمة للتطور الحضاري. ومن هنا، دعوا لفقه الواقع العربي كبداية لتشخيص أمراضه التي يعاني منها، ومن ثمّة إعطاء العلاج المناسب لها. وفي مقابل ذلك، يحذّرون من انعدام الوعي والانفصال عن الواقع، أو انعزال الفكر عن واقعه؛ إذ في ذلك فشل لأي مسعى للنهوض الحضاري. وهذا هو ما وقعت فيه محاولات الإصلاح والنهضة العربية. لذلك يلحّ البعض منهم على ضرورة إنشاء فقه جديد بالواقع العربي يعالج سلبيات ما تمّ الوقوع فيه قبلاً.

رابعاً: التخطيط ومتطلباته وأثره الحضاري

ترد أهمية عنصر التخطيط، في رأي بعض المفكرين، في قدرته على إحداث التغيير الحضاري الشامل، والذي لن يحدث عن طريق خطبة أو موعظة أو تأليف كتاب أو إقامة مواسم ثقافية ومهرجانات، بل بمعرفة أسباب التردّي الحضاري وعوامله[2]. فـ«التخطيط ضروري للتطور»[3]، لكن لا بدّ أن يكون شمولياً؛ لأن التنمية الحقيقية هي عملية متكاملة، يجب التركيز فيها على جميع الجوانب دون إغفال لجانب من جوانبها[4]، ولأنها عملية شاملة ومستمرة ولا تقف عند مرحلة معينة[5]. وقد أضحى التخطيط المستقبلي ضرورة للعرب ليستطيعوا اللحاق بالركب المتقدم، ويبنوا حضارتهم، إذ تميزت الحضارة الغربية بالتخطيط للمستقبل، وكان ذلك من أسباب تقدمها[6]. كما تنبغي الاستفادة من التراكم في الخبرات

---

(1) رسلان، يوسف فجر. «ابن رشد: الفيلسوف الفقيه بين القياس العقلي.. والقياس الفقهي»، **مجلة الطريق**. عدد 5، السنة 55، ص125.

(2) عبد الحميد، محسن. **تجديد الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص193 ـ 194.
أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص29.

(3) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص38.

(4) المرجع السابق، ص36، 53.

(5) المرجع السابق، ص44.

(6) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص172.

والإنجازات عند القيام بعملية التخطيط، لفائدة النهضة (الثقافية بالأساس)، ولتطور الفكر وتقدمه[1].

من الضروري أيضاً مراعاة عنصر الزمان عند القيام بعملية التخطيط، إذ أن «غياب عنصر الزمان كمحدّد لمعنى النهضة والتقدم، يجعل من الجائز ومن الممكن، اتخاذ موقف معاكس تماماً، أعني إلغاء الماضي والنظر إلى التقدم من خلال الحاضر وحده. فالتقدم في هذه الحالة، يعني الانصراف عن الماضي الذي لم يكن متقدماً [...]»[2]. وهناك اعتبار لأهمية عنصر الزمن (الطويل) في التأثير على الحضارة، ذلك أن قانون نشأة الحضارات يرى أن الحضارات لا تُبنى بين عشية وضحاها، ولا حتى خلال سنوات، بل هي نتيجة ممارسة طويلة الأجل، كما أنها لا تسقط بين عشية وضحاها، بل تحتاج إلى زمن طويل يفصل بين البداية والنهاية[3]. فلا محيص للأمة عن ضرورة مراعاة الزمن والوقت، نظرا لأن نهضة الحضارة رهن بتوافر وتكامل شروط نفسية ـ زمنية[4]؛ كما أن الأمة بحاجة إلى اعتماد توقيت دقيق تستطيع به تعويض تأخرها، فتجاهلها لقيمة الزمن (الذي هو أحد عناصر بناء وتكوين الحضارة) في عملية النهوض سيؤثر على تنميتها الحضارية[5]. وهناك من يُرجع سبب التخلف العربي إلى عدم إعطاء قيمة للزمن، وإلى عدم التماشي معه[6]. وكذلك فالتراكم مهم في الشأن الحضاري والتنويري، إذ إن الحضارة ـ أية حضارة ـ إنما هي نتيجة تراكم متواصل من العطاء والبناء والإنماء والتجديد والتطور[7]، وقد كان من الخطأ افتقاد هذا

---

(1) المرجع السابق، ص82.

(2) الجابر، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص119 ـ 120.

(3) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص191، 218.
الميلاد، زكي. «نحو تقويم حضاري جديد لعالمنا المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 6، ص12.
عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص13.

(4) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص78.

(5) المرجع السابق، ص85 ـ 89.

(6) العروسي، محمد. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص130.

(7) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص191.
قحف، مهجة. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أفكار نحو التجديد: المشاركة =

العنصر[1]، فذبول الحضارة أو نموها إنما يتطلب وقتاً طويلاً متعاقباً[2]؛ كما لا بدّ من مراعاة الأولويات في عملية التخطيط، نظراً لأن سبب ارتباك التنمية في المنطقة العربية إنما يعود لعدم مراعاة الأولويات أو للتدرج الخاطئ والمعكوس في اعتماد هذه الأولويات[3].

يوجّه بعض المفكرين إلى أهمية «التخطيط الإنجازي»، والذي يعني: أن يتمّ تصور لمخطط واقعي تسير بحسبه النهضة، ويقوم على أسس من مضامين عقيدة الأمة، وعلى أساس من الواقع وظروفه وملابساته. ولهذا التخطيط الإنجازي أسس عامة، منها: العقلانية أي انتهاج قانون السببية، والنقد، والمقارنة، والواقعية، والانفتاحية، والوعي؛ والذاتية أي انبناء التخطيط على أساس من ذاتية الأمة لا من خارجها؛ والجماعية أي أن تكون ذا منزع جماعي في التركيب والتنفيذ (كأن تقوم مثلاً على أساس من المؤسسات الجماعية والتنظيمات الأهلية)[4]. وهناك إشارة مهمة إلى أن إزالة أسباب التخلف لا تعني بالضرورة الوصول إلى النهضة، إذ قد تكون للتخلف أسباب، وللنهوض أسباب أخرى[5].

توجد مطالبة بانسجام الدعوة الإصلاحية في المجتمعات النامية التي تنشد التقدم (ومنها المجتمعات العربية) مع التخطيط الإصلاحي الاجتماعي الذي يقوم به المسؤولون عن تدبير شؤون المجتمع[6]، ذلك أن «التخطيط الدقيق» هو من

= السياسية للمرأة في الحركة الإسلامية»، ص96.

الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص23.

الركابي، زين العابدين. «ماذا يريد بهذه المنطقة؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5800 (السبت 15/ 10/ 1994م) ص9، عمود 1.

(1) صبحي، محيي الدين. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «تأملات في سفر تكوين الكيانات والمسألة الوحدوية»، ص124.

(2) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. ص117.

(3) المرجع السابق، ص266 ـ 267.

(4) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص448 ـ 449.

(5) المرجع السابق، ص442.

(6) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص196.

الشروط الأساسية لإمكانية السير بخطى واسعة وسريعة في طريق التقدم والنمو[1]. وهذا التخطيط الدقيق الذي تحتاجه الأمة لإعادة بناء حضارتها، لا بدّ أن يكون تخطيطاً شمولياً على جميع الأصعدة[2]. وتنبع أهمية اعتماد الشمولية في التخطيط، من كون الحضارة في حدّ ذاتها شاملة لعدد من العناصر، إذ لا يكفي عنصر واحد لتحقيقها[3]، كما أن «التنمية: عملية متكاملة في كافة جوانبها»[4]، وأن النهضة تعني ببساطة: التقدم في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها[5]. لذا، لا يمكن تفسير الحضارة بعامل واحد أو أحادي[6]، كما أن المشروع النهضوي العربي (أو مشروع التقدم) هو مشروع متكامل لا تمكن تجزئته[7]. فالبديل الحضاري المطلوب للأمة في الوقت الحاضر بحاجة لشمولية عناصره أو عوامله، إضافة إلى التدرج ومراعاة الزمن[8]. إضافة إلى ذلك، فحضارة أي مجتمع تتطلب مواجهة شاملة مع الطبيعة، ومع المجتمعات الأخرى، ومع الانحلال والفوضى، بل وحتى مع النفس[9]؛ ولعلّ هذا هو ما دفع البعض للقول: إن الأمة بحاجة إلى نوع من التغيير الشامل[10].

---

(1) المرجع السابق، ص445 ـ 449.

(2) التويجري، عبد العزيز بن عثمان. «خدمة الحضارة الإسلامية والنهوض بها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 13، ص14.

(3) ملكاوي، ثابت. **إشكالية العقل العربي**. مرجع سابق، ص41.

(4) حمادي، عبد الرحمٰن. «جوانب من مسألة النمو الديمغرافي وارتباطها بالتنمية في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص32.

(5) حمادي، سعدون. «الوحدة العربية: ملاحظات في موضوع»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص40ـ41.

(6) زيعور، علي. «إشكالية الوعي والمكان داخل الجمع والتفرقة»، **مجلة الاجتهاد**. عدد 2، ص173.

(7) الجباعي، أحمد. «أطروحات أوليات حول تجديد الفكر القومي، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 163، 9/ 1992م، ص91.

الجباعي، أحمد. «الفلسفة العربية وإلزامات الشرط التاريخي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص182.

(8) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص44 ـ 46.

(9) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص76.

(10) العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأزمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي»، **مجلة الاجتهاد**. عدد 24، ص205.

إن الشمولية في الرؤية والتخطيط تتطلب مراعاة المستقبل والرؤية المستقبلية، ذلك أن الرؤية المستقبلية أو «استشراف المستقبل»، كان السبب وراء نهضة أوروبا وأمريكا واليابان، لذا فالنهضة العربية بحاجة لتلك الرؤية من أجل التخلص من أمراضها الحضارية[1]. واهتمام الأمة العربية بالمستقبل هو بداية الطريق للتحرر من الهيمنة الأجنبية[2]. وهناك اهتمام كذلك بـ«المستقبلية» التي تعني: «مجموعة من الأبحاث حول التطور المستقبلي للإنسانية، تمكّن من استخلاص عناصر التوقع»[3]. وتُعزى الأزمة الراهنة للأمة إلى عدم وجود رؤية مستقبلية لديها[4]، إذ أن عدم الاهتمام بالمستقبل، من أخطر سمات التخلف[5]. ولا ينبغي الخوف من المستقبل، إذ أن «الخوف من الغد: هو ما يثبط همة المخيلات الخلّاقة، ويغذّي التخلف»[6]؛ وأي مشروع للتغيير هو بحاجة للرؤية المستقبلية طويلة النفس والأجل[7]، كما أن هذه الرؤية هي إحدى متطلبات البعد الحضاري[8].

يوجد كلام مهم عن أهمية «السنن» وضرورة مراعاتها، ذلك أن إدراك السنن هو أحد أسباب النصر[9]، بل إن انتصار الأمة مرهون بمدى إدراكها وفقهها لسنن التغيير الحضاري[10]. ومن هذه السنن سُنَّة التدرج التي هي سُنَّة كونية، وشرعية

---

(1) أفندي، عطية حسين. «استقراء المستقبل»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص75 ـ 76، ص94، ص102 ـ 103.
الزبدي، مفيد. «العرب والديمقراطية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، **مجلة راية مؤتة**. المجلد الثالث، العدد الأول والثاني، ص89.
الركابي، زين العابدين. «التطلع إلى المستقبل»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5709 (السبت 16/ 2/ 1994م) ص9.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص353.

(3) المرجع السابق، ص276.

(4) المرجع السابق، ص71.

(5) المرجع السابق، ص173، ص189، مرجع سابق، ص354.

(6) المرجع السابق، ص181.

(7) شفيق، منير. **في نظريات التغيير**. مرجع سابق، ص136 ـ 137.

(8) يتيم، محمد. **العمل الإسلامي والاختيار الحضاري**. مرجع سابق، ص11.

(9) المرجع السابق، ص28.

(10) المرجع السابق، ص5.

أيضاً[1]. فالتوافق مع سنن الله وأقداره وقوانينه في الوجود، ضروري لبقاء الإنسان ورقيه. وفي مقابل ذلك، فإن الاصطدام بهذه السنن ما هو إلاّ سقوط وانحدار وتخلف[2]. كذلك مراعاة الأسباب (وما ينتج عنها) أمر مهم في حياة الأمم والأفراد؛ إذ هما متماثلان من حيث إنه تنتابهما حالات الصحة والمرض والوفاة، ولهما أعمار وآجال. مع ضرورة التمييز ما بين «أسباب» مرض الأمم، وبين «أعراض» ذلك المرض، و«مراحله»: فالأسباب «المرضيّة» تكون فكرية، أساسها ما في الأنفس من معتقدات وقيم وثقافات، أما «الأعراض» فسياسية واقتصادية واجتماعية، في حين أن «المراحل» تكون سياسية فقط. وهذا الخلط بين «الأسباب» و«الأعراض» و«المراحل» إنما يتسبب في الاضطراب والارتباك[3]. ومن السنن الكونية المهمة «قانون السببيّة»، والذي كان من الخطأ تعطيله في العالم العربي والإسلامي (وهذا التعطيل نتج عن شيوع فلسفة الجبر في الحضارة الإسلامية)، إذ كان هذا التعطيل أحد أسباب انهيار الحضارة الإسلامية[4]، وكان إهمال الأخذ بسُنَّة السببية أحد أهم أسباب التخلف[5]. ومن السنن المهمة أيضاً سنّة التنقل أو التداول الحضاري[6]، و«سنّة التدرّج» التي هي «سُنّة قرآنية، لها أبعاد تربوية لا بدّ من إدراكها، حتى يمكن تبليغ دعوة، وإقامة حضارة»[7]، وسنّة المدافعة التي تعني: مواجهة الظلمة من الحكام وغيرهم، والصراع معهم، والتي تسهم في تحقيق فرص النهوض والبناء الحضاري[8].

من المهم الإشارة إلى أن العديد من السنن (والتي تعني القانون المطرّد) موجودة في القرآن الكريم، ومنها سنن سقوط الأمم ونهوضها، والتي كان اكتشافها

---

(1) المرجع السابق، ص57.
بها، عبد الله. **سبيل الإصلاح**. مرجع سابق، ص99 ـ 103.
(2) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. ص58.
(3) **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. مرجع سابق، ص111 ـ 112.
(4) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص51.
(5) المرجع السابق، ص55.
(6) المرجع السابق، ص125.
(7) المرجع السابق، ص119.
(8) المرجع السابق، ص217.

السبب في تقدم العالم المتقدم؛ لكن الأمة، وللأسف، غفلت عنها، وكان ذلك من أسباب انحطاطها وسقوطها وتخلفها[1]. فاكتشاف السنن وتسخيرها مهم للبناء الحضاري[2]. كما ينبغي أن يكون الاهتمام بفقه السنن وإدراكها من أولى أولويات الأمة[3]. وإذا كان الصراع أو التدافع أو التداول أو الحوار الحضاري من السنن الاجتماعية التي سنّها الله، ومن قوانينه التي لا تتبدّل، وسبيل للحيوية والنمو، وعلامة على الحياة والاستمرار، وإحدى محركات الحياة الاجتماعية، وامتداد للتاريخ البشري[4]؛ فلا بدّ من إدراكها، بأطرافها وميادينها وأسلحتها ومساراتها، من أجل حسن تسخيرها، ولأجل امتلاك القدرة على الحركة في كلّ الظروف[5]. ذلك أن معرفة كيفية التعامل مع السنن في أية محاولة للتغيير (والذي لا يظهر فجأة وإنما يسبقه تراكمات معرفية، وتخمرات اجتماعية مستمرة)، أو للبناء والنهوض الحضاري هو ضرورة ملحة. وفي المقابل، فإن عدم معرفة ذلك ما هو إلاّ نوع من أنواع التخلف[6]. ومن الأهمية بمكان، مراعاة عنصر الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، خدمة لأي مشروع للنهوض والتغيير، وإلاّ فإن مصير ذلك كله لن يؤول إلاّ إلى الفشل[7].

تتمثل أهمية إدراك الأسباب والعلل في كون هذا الإدراك سبباً للارتقاء الحضاري[8]، وأن النهضة لا تكون دون الأخذ بأسبابها[9]. وهذا ما دفع البعض

---

(1) المرجع السابق، ص117، ص126، ص214.

(2) العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص33 ـ 34.

(3) القديدي، أحمد. **الإسلام وصراع الحضارات**. مرجع سابق، ص16 ـ 18.

(4) المرجع السابق، ص10 ـ 11.

(5) المرجع السابق، ص13.

(6) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، ص324، ص328 ـ 336.

(7) المرجع السابق، ص344 ـ 345.

(8) الهاشمي، علال. «مساهمة العرب في تقديم الحضارة الإنسانية»، **مجلة جامعة مولاي إسماعيل**. عدد 6 (1992م)، مكناس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص154.

(9) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص69.
عبود، حنّا. «النهضة العربية: واقع أم أمنية». عدد 81، ص40 ـ 41.

للقول: إن «الإنسان المدرك لسلسلة العلل والأسباب، التي تحمل المجتمع إلى مواقع متقدمة على المستوى الإنساني والتنموي، يمكنه أن يعمل على توفير العلل المناسبة للتقدم، وأن ينجز مهامه في غاية الدقة والرقي»[1].

الخلاصة: الخلاصة: المفكرون العرب متفقون على أهمية «التخطيط» وضرورته لأي بناء حضاري، بشرط أن يكون تخطيطاً «شمولياً»، يراعي جميع الجوانب والمجالات، ويمتاز بالنظرة والبعد المستقبليين، كما يراعي عنصر الزمن والوقت، وفقه السنن الكونية والاجتماعية. إذ أن انعدام هذه الأمور في أي عمل تخطيطي، سيجعله ناقصاً، ولن يؤدي للنتائج المرجوة، هذا فضلاً عن أنه قد يؤدي لنتائج سلبية على النتاج الحضاري المرجو.

خامساً: الديمقراطية بين العوامل والعوائق والأثر الحضاري

يُعرّف بعض المفكرين الديمقراطية بأنها: «مساحة محدودة من الحريات القائمة على أسس حرية الانتخاب، فيُعطي بموجبه الحاكم للمحكومين، حق الاختيار الحر والإرادة الذاتية، وحرية الرأي، عبر مسارات وقنوات متعددة، كالأحزاب والتجمعات السياسية، والصحافة وأجهزة الإعلام، والمنابر والأندية الاجتماعية والمنظمات والجمعيات الفكرية والثقافية وغيرها»[2]. وتتجلى أهميتها في كونها «حقيقة مرجوة، لتخليص العرب من مأزق التفرقة والتشتت والمجابهات المضنية، [...] ومنع التخلف أو الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية»[3].

هناك من يربط الديمقراطية بالحرية، حيث إنها تعمل على تربية المجتمع، ليس على ممارسة الحرية فحسب، وإنما أيضاً على احترام حريات الآخرين؛ كما أنها مرتبطة بالرفاه المادي، على اعتبار أنها نتاج العقل والمنطق في صنع الازدهار الاقتصادي[4]، وهي «شكل من أشكال التواطؤ، أو الاتفاق على التعايش السلمي

---

(1) جابر، حسن. «الرؤية الحضارية في فكر الشهيد المطهري»، **مجلة المنطلق**. عدد 90، 91، ص24.

(2) الزيدي، مفيد. «العرب والديمقراطية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، **مجلة راية مؤتة**. المجلد الثالث، العدد الأول والثاني، ص86 ـ 87.

(3) المرجع السابق، ص89.

(4) الإمام، غسان. «الديمقراطية لا تصنع الدولة الحديثة»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5901 (الثلاثاء 24/ 1/ 1995م) ص5، عمود 1 ـ 2.

بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، الإنتاج المادي أو السياسي أو الثقافي. إنها بتعبير آخر: اتفاق على التقليل من القيود التي تفرضها علاقات الإنتاج على القوى المنتجة»[1]. لكن يبدو أن الديمقراطية «ليست سوى مسطرة لتنظيم الحوار وضبط العلاقات فيما بين المؤسسات [. . .]، الديمقراطية تقوم على عمودي الحرية في الاختيار، والمشاركة في النتائج»[2]. وهي، في الجوهر، «مجموعة من القيم الإنسانية العامة، التي لا ترتبط بزمان أو بمكان معين، مثل: احترام مبدأ تداول السلطة طبقاً لإرادة الشعب، وكفالة حرية إقامة التنظيمات والاتحادات السياسية وغير السياسية لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، واحترام سيادة القانون، وحماية حقوق وحريات المواطنين، وتعدد الإرادات المشاركة في صنع القرار، بحيث لا تكون السلطة حكراً على الأفراد أو فئة أو حزب»[3]. فلا تعني الديمقراطية إجراء الانتخابات فقط، وإن كانت الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، ذلك أن «الديمقراطية ـ من ناحية ـ شكلٌ للتنظيم الاجتماعي، يقوم على مبادئ المساواة والشرعية والمؤسسات؛ وهي ـ من ناحية أخرى ـ صنوٌ لتقسيم العمل؛ أي لانقسام المجتمع مهناً وفئات ومراتب تعبّر عن آرائها ومصالحها بصفتها تلك»[4]. الديمقراطية عمل شاق ومتواصل يقوم به المجتمع على نفسه، على نحو يقوم على المحاورة والمفاوضة، وليست فكرة تُقتبس أو صيغة تُطبّق، والذين تعاملوا معها على ذلك الأساس لم يستطيعوا ترسيخ أي تقليد ديمقراطي[5]. فالديمقراطية العربية أنما سقطت لكونها عبارة عن مجرد نقل لديمقراطيات في مجتمعات أخرى[6].

---

(1) مقلد، محمد علي. «الفكر العربي المعاصر: الأصولية المضادة»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 80، 81، ص43.

(2) المساري، محمد العربي. «أزمات الديمقراطية في أمريكا الجنوبية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1263 (الأربعاء 9/ 6/ 1993م) ص11، عمود 3.

(3) إبراهيم، حسنين توفيق. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، موضوع: «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، ص705. وقريباً من هذا القول انظر: ص730 ـ 731.

(4) حماد، مجدي. من التعقيبات. مرجع سابق. ص534.

(5) حرب، علي. **أوهام النخبة**. مرجع سابق، ص91.

(6) شرف، ليلى. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص729.

توجد إشارة إلى أمر مهم، يتمثل في أن العلاقة قوية ما بين الديمقراطية والتنمية، وأن الديمقراطية كلٌّ لا يتجزأ؛ لأنها تتناول الجانب السياسي، كما الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1]؛ والديمقراطية مرتبطة كذلك بالقانون، على اعتبار أنها «أولاً وأخيراً: هي تطبيق القانون. ولذلك فإن رهاننا المستقبلي ينبغي أن يكون رهاناً على تدعيم سلطة القانون، التي تقيم التوازن الضروري بين مكونات البنية المجتمعية»[2]. كما يرد الحديث عن «الديمقراطية الثقافية» التي تقتضي: حرية الرأي والتعبير؛ وتعميم الثقافة والتعليم، للقضاء على الجهل والأمية، وتعميم الوعي؛ وتوحيد التعليم، للقضاء على مظاهر النخبوية والطبقية؛ وتلقين التعليم باللغة الوطنية، لتعميق الوعي والفهم وتيسير المعرفة؛ والتحكم في وسائل الإنتاج الثقافي وأدواته، للتحكم في وسائل نشر الوعي؛ وتحقيق الاستقلال الفكري، والقضاء على التبعية الثقافية لاستكمال الوعي[3].

إن من متطلبات الديمقراطية وصورها: «أن تكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب، وأن يتم انتخابها انتخاباً حراً نزيهاً، لا أثر للتدخل فيه ولا للتزييف، وأن يتم انتخاب رئيس الدولة إما عن طريق الانتخاب المباشر، كما يقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وإما عن طريق الانتخاب غير المباشر كما كانت عليه الحال في فرنسا قبل الجمهورية الخامسة [...]، وإما عن طريق الانتخاب من طرف ممثلي الأمة كما كانت عليه الحال في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب! وإما عن طريق المبايعة الإسلامية الحرة التي لا تعتمد على الإكراه والضغط، والتي هي بمثابة عقد اجتماعي بين الأمة، ممثلة في قادتها السياسيين والعسكريين والمفكرين والمصلحين، وبين الملك أو الإمام الذي عليه أن يقوم بإصلاح المجتمع [...]. وفي عصرنا الحاضر، يقوم الحكم الديمقراطي الذي ننشده، على دعائم أساسية، أهمها: السيادة الوطنية، ونظام السلطات في المجتمع»[4].

لقد أصبحت الديمقراطية بمفهومها العالمي، نوعاً من المشاركة، وإعطاء

---

(1) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص57 ـ 58.

(2) المرجع السابق، ص98 ـ 99.

(3) المرجع السابق، ص63.

(4) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص210 ـ 212، بالإضافة إلى أنه يتحدث كذلك =

الفرد حق الدفاع عن حقوقه أمام ما يسمى بدولة القانون، وأصبح من غير الممكن للأمة أن تتطور في غياب الديمقراطية، لكن يجب الحذر من نقل «التجربة الديمقراطية الغربية» بطريقة اصطناعية وعمياء، من دون توفر الأسس الضرورية لذلك[1]. فمع كون الديمقراطية أحد العناصر الأساسية في كل سياسة تنموية[2]، إلا أنها منهاج تربوي، ومسيرة طويلة، يلزم لاكتمالها شروط ذاتية، وأخرى موضوعية[3]؛ كما أنها أحد شروط الإبداع[4]. وقد كان غياب الديمقراطية أحد الظواهر الدالة على تخلف الأمة[5]، ومن دونها لا يمكن للأمة دخول القرن الواحد والعشرين وهي في حالة جيدة[6]. لذا، لا بدّ من النضال من أجلها، كشرط أساسي لفاعلية أي بلد[7]. وتتجلى أهميتها في كونها أحد المداخل الطبيعية لتجاوز أزمة المجتمعات العربية والإسلامية[8]، وقاعدة تمكّن هذه المجتمعات من إنجاز أهداف الخروج من التخلف والتجزئة والتناحر الداخلي، فهي العنصر الناقص للعب دور على الساحة الدولية[9]. لذا، يبرز التحذير من تعطيل التعامل الديمقراطي، والذي كان عائقاً منع الأقطار العربية والإسلامية من المرور للمجتمع المدني والتنمية[10]. فإرساء قواعد الديمقراطية شرط أكيد لولوج عالم القرن المقبل، والسبيل لمواجهة المشكلات الكونية الكبرى[11]، والديمقراطية يمكن أن تُعدّ أطيب

= في هذه الصفحات عن معنى السيادة الوطنية، وعن بعض أنواع من الحكم الديمقراطي، وانظر: ص212 ـ 215 عن طريقة الانتخاب «المباشر» و«غير المباشر»، وهو يؤيد طريقة الانتخاب المباشر، على اعتبار أنها المناسبة للأمة.

(1) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص44 ـ 45.

(2) المرجع السابق، ص22.

(3) المرجع السابق، ص71.

(4) المرجع السابق، ص136.

(5) المرجع السابق، ص281 ـ 284.

(6) المرجع السابق، ص359.

(7) المرجع السابق، ص118.

(8) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص53.

(9) المرجع السابق، ص121 ـ 123.

(10) المرجع السابق، ص97.

(11) العلوي، سعيد بنسيعد. «أربعة شروط لإنقاذ المغرب العربي كمشروع مستقبلي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5800 (السبت 15/ 10/ 1994م) ص8.

ـ أو أثمن ـ ثمار شجرة الحضارة المعاصرة[1]، وأصبح الاتجاه الغالب لدى الكثير من المثقفين أن الديمقراطية شرط ملازم للتقدم والنهضة والرقي والتنمية (بكافة الأشكال)، وكذلك للخروج من التخلف[2]. وإذا كان الربط قوي ما بين

---

(1) العلوي، سعيد بنسعيد. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع «العقل العربي والوحدة»، ص180.

(2) العظمة، عزيز. ندوة: «مواقف الإسلام والحداثة»، موضوع: «النص والأسطورة والتاريخ»، ص271.
الحامدي، محمد الهاشمي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أولويات مهمة في دفتر الحركات الإسلامية»، ص238، ص246 ـ 248.
كلمة الافتتاح (1): الحص، سليم. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص31 ـ 32.
يسين، السيد. «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني»، ص790 ـ 791، وذلك بالنسبة لأهمية الديمقراطية للخروج من أزمة الأمة الثقافية.
عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. ص281، ص312.
شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. ص119.
الجباعي، يوسف. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية»، ص11 ـ 115.
الغنوشي، راشد. المقدمة: العثماني، سعد الدين. **المبادئ الأساسية للديمقراطية وأصول الحكم الإسلامي**. ص3.
الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة»، ص145.
عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص12.
الناصر، رجاء. «ورقة عمل قومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص181.
سويد، ياسين. «كيف يتحقق الأمن القومي للأمة العربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 88، ص19.
إبراهيم، شريف. «الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية»، **مجلة الوحدة**. عدد 91، ص47.
الفضيلي، محمد. «حول بعض الدعاوي الإثنية في المغرب العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص134.
«البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي الثالث»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 159، ص119.
الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصر: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 168 (2/ 1993م) ص47.
بلحسن، عمار. «من أصولية إلى أخرى: الحداثة المعطوبة»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص149.
القشطيني، خالد. «الخبر على طريق الحرية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5686 (الخميس 23/ 6/ 1994م) ص10، عمود 2 ـ 4.
لقاء مع: عيّاد، شكري. **جريدة القدس العربي**، عدد 740 (الأربعاء 25/ 9/ 1991م) ص6، عمود 1. =

الديمقراطية والتنمية، على اعتبار أنهما جانبان متكاملان لحقيقة إنسانية واحدة[1]؛ فإنه ينبغي النظر للديمقراطية على أنها «وسيلة لتحقيق أهداف محددة، وليست هدفاً بحدّ ذاتها»[2].

هناك رأي سديد بخصوص أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجسد بطريقة واحدة ولا بالأسلوب نفسه؛ لكن لها، في الوقت نفسه، معايير عامة تتجسد من خلالها هي: وجود تعددية سياسية، والتداول السلمي للسلطة، ووجود الدولة القانونية التي ترى أمن المواطنين في إطار المساواة الحقيقية وتكافؤ الفرص[3]. وتقدّم الحياة الديمقراطية إنما يكون بالإيمان بقيمها، وبالعمل السلمي من أجل الصراع على السلطة بدل العنف والقهر، وبحلّ مشكلة التناقض بين الدين والدولة[4].

أصبح يُنظر للديمقراطية على أنها متعددة الأشكال والأنواع، لكن هناك قواسم مشتركة بينها تتعلق بالحريات العامة، وسيادة الدستور، وإلغاء حالة الطوارئ، وحرية الصحافة والتعبير والتظاهر والمراسلة. فهي ليست وصفة جاهزة يمكن تطبيقها بالكامل، في كل الأماكن، وبنفس الدرجة[5]. ومن بين معايير الديمقراطية التي تحظى بقبول واسع في دائرة الدارسين: وجود انتخابات حرة، تشارك فيها عدة قوى سياسية بشكل متكافئ؛ وقبول الطرف الحاكم بنتيجة

= عبد الفضيل، محمود. «حول أزمة الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1185 (الاثنين 8/ 3/ 1993م) ص قبل الأخيرة، عمود 2 ـ 3.
سوّيد، محمد. «العرب وتحدّي التسوية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1315 (الاثنين 9/ 8/ 1993م) ص قبل الأخيرة، عمود 3.
غلاب، عبد الكريم. «الثورة الديمقراطية بعد الثورات العلمية والفكرية والسياسية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1077 (الأربعاء 28/ 10/ 1992م) ص11، عمود 3.

(1) الأخرس، صفّوح. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص418.

(2) الأخرس، صفّوح. من التعقيبات. مرجع سابق. ص493.

(3) غليون، برهان. «الديمقراطية والعنف»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5600 (الثلاثاء 29/ 3/ 1994م) ص10، عمود 1 ـ 2.

(4) حوار مع: غليون، برهان. **جريدة القدس العربي**، عدد 1043 (الجمعة 18/ 9/ 1992م) ص6، عمود 2 ـ 4.

(5) لقاء مع: منيف، عبد الرحمٰن. **جريدة القدس العربي**، عدد 1114 (الخميس 10/ 12/ 1992م) ص6، عمود 1 ـ 2.

الانتخابات، وممارسة تبادل سلمي للسلطة؛ ووجود ضمانات كافية لعدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية[1]. والتغيير الديمقراطي مهم جداً، لكن لا بدّ من توفر بعض الشروط، والتي منها: «توفر معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وجود قطاع صناعي متطور، وجود طبقة متوسطة كبيرة نسبياً، اتفاق المواطنين ومجتمع معين على القيم الأساسية وشكل التنظيم المطلوب»[2]. كما أن «التغيير الديمقراطي» «يتطلب إعادة «غرس» قيم حقوق الإنسان والتعددية في «جسم المجتمع العربي»، وإحلال الولاء للفكرة والاختيار السياسي والإيديولوجي محل الولاء للشخص أو الجماعة غير السياسية، وتفكيك التنظيمات والهياكل الجامدة «المتكلّسة والعتيقة» لصالح تنظيمات المجتمع المدني القادر على توسيع المشاركة الجماهيرية في الحياة العامة»[3].

أصبحت الديمقراطية اليوم مفهوماً إنسانياً شاملاً[4]، ونظاماً للحكم. ولا يوجد الفكر الديمقراطي إلا بضمان الحرية السياسية كأحد الشروط الأساسية لوجود هذا الفكر[5]. كما أن الديمقراطية تتيح الحوار مع الآخر والتفاعل معه، ولا توجد عقلية التدافع إلاّ في إطارها[6]؛ وإلغاء الديمقراطية إنما يعني «إقصاء الآخر والإنسان والعقل والحرية والإبداع»[7]. ويذهب البعض إلى حدّ اعتبار الديمقراطية ضمانة أساسية لقيام الوحدة العربية، ولحلّ المشاكل العويصة للأمة العربية، وكذلك سبيلها للتقدم والإبداع والتطوير[8]. مع التنبيه إلى أمر خطير هو أن هيمنة القوى الأجنبية على الأمة والتبعية لها: من العوامل المعيقة للنظام

---

(1) ياسين، محمد نجيب. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية بين التحول الديمقراطي والخطر الخارجي»، ص158.

(2) ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، ص160.

(3) عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص35 ـ 36.

(4) قربال، نور الدين. **إشكالية الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**. مرجع سابق، ص36.

(5) المرجع السابق، ص12 ـ 13.

(6) المرجع السابق، ص56 ـ 57.

(7) المرجع السابق، ص6 ـ 7.

(8) الويس، مبدر. «التغيرات الجارية في النظام الدولي وأثرها على مستقبل الوحدة العربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص63 ـ 69.

الديمقراطي[1]. لكن ما يخفّف من حدّة هذا الأمر، ذلك المناخ الديمقراطي العام الموجود في الساحة الدولية، والذي يُعتبر من العوامل المساعدة على وجود الديمقراطية في النظم السياسية غير الديمقراطية[2]. في المقابل، هناك من ينظر بشكل ايجابي للأثر الذي يمكن أن يُحدثه «الخارج» على إيجاد الديمقراطية في العالم العربي، إذ قام هذا الخارج بالضغط على الأنظمة العربية لتعترف بضرورة الحلّ الديمقراطي للخروج من التخلف[3].

من العوامل التي تُسهم في تحقيق الديمقراطية: وجود قوى شعبية وحدوية لها هوية أصيلة ومنحدرة من حضارة أمتها وموصولة الشرايين بالإسلام والتراث والتاريخ؛ والاتجاه نحو الشعب؛ وترك التغريب؛ وإزالة الغموض المحيط حول الديمقراطية وإعادة بحث موضوعها ومحتواها[4]؛ ونبذ الشمولية والفوقية الأبوية السلطوية[5] من خلال اعتماد النقد، على اعتبار أن «النظام الديمقراطي الجذري، الذي يهدف إليه الفكر النقدي، يختلف عن النظام الليبرالي التقليدي الذي ساد فكر النهضة، ويقدم البديل للنظام البرلماني الشكلي الذي مارسته، وما تزال تمارسه، بشكل مشوّه، بعض الأنظمة العربية: وذلك باعتماد الديمقراطية المحلية المباشرة، أساساً لإعادة بناء المجتمع المدني وممارسة الحقوق السياسية والمدنية من قبل جميع المواطنين بالتساوي»[6].

توجد عدة معوقات تعترض قيام ديمقراطية عربية، منها: «غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي؛ وسيادة المجتمع الأبوي؛ وغياب ثقافة حقوق الإنسان بمفهومها الواسع؛ وغياب المجتمع المدني الفاعل المؤثر، وضعف مؤسساته، إن وُجدت؛ وغياب الوعي للحقوق والواجبات، وحدود كل منها في مجتمع ديمقراطي؛ وغياب الفهم الحقيقي لمعنى التعددية بأوجهها المختلفة؛ وغياب الاستعداد عند السلطة العربية للمشاركة الحقيقية في صنع القرار وتحمّل

(1) الويس، مبدر. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص390.
(2) ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، ص774.
(3) لبيب، الطاهر. «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟». مرجع سابق. ص361.
(4) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص122.
(5) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. مرجع سابق، ص16 ـ 17.
(6) المرجع السابق، ص98.

استحقاقات الحياة الديمقراطية»[1]؛ وعدم الوعي، إذ أن هذا الوعي جزء من شروط تحقيقها[2]؛ وعدم الاهتمام بالفكر، حيث إن الديمقراطية «وليدة الفكر الريادي المبدع»[3]؛ وعدم وجود مناخ اجتماعي حرّ ومتحرر[4]؛ وعدم وجود المثقفين أو عدم قيامهم بأدوارهم الموكولة لهم في فتح الأبواب للمسيرة الديمقراطية[5].

توجد دعوةً إلى إعادة تأسيس المبدأ الديمقراطي الذي يُعتبر أحد مبادئ المشروع الحضاري القومي العربي؛ والأساس الوطيد للديمقراطية المنشودة هو ديمقراطية التعليم والإعلام[6]. فالعرب ما زالوا يبحثون عن مشروع للديمقراطية في الوطن العربي، والذي لن يتحقق إلاّ بالتجربة الفعلية والتفاعل داخل الوطن العربي[7]. بل هناك مطالبة بوضع ميثاق ديمقراطي للعرب، يسير في اتجاهات ثلاثة: باتجاه الديمقراطية السياسية لأجل استبدال أنظمة الاستبداد بأنظمة الحريات والتعددية السياسية، وباتجاه الديمقراطية الاجتماعية لكي يتم الانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد المجتمع، وباتجاه حلّ النزاعات العربية بالطرق الديمقراطية[8].

توجد لفتة مهمة جداً إلى أن الديمقراطية لا يمكنها أن تتحقق بقرار علوي من فوق؛ أي من الحاكم، بل لا بدّ أن تأتي من القطاعات الشعبية[9]، كما أن الديمقراطية التي تفيد الأمة هي التي تنطلق من النموذج العربي الإسلامي لا

---

(1) شرف، ليلى. الواقع العربي: حوارات وشهادات (حوار مع مفكرين عرب)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6195 (الثلاثاء 14/ 11/ 1995م) ص16، عمود 3.

(2) المخلافي، عبد الملك. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص272.
وقيدي، محمد. «الديمقراطية بين الفعل والإرجاء»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1360 (الخميس 30/ 9/ 1993م) ص قبل الأخيرة.

(3) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص20.

(4) خليل، خليل أحمد. «نحو رؤية نقدية للفلسفة العربية في القرن العشرين»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص96.

(5) الفلكي، ضياء. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص426.

(6) آدم، السفير عبد الله. من المناقشات. مرجع سابق. ص551 ـ 552

(7) فايق، محمد. من المناقشات. مرجع سابق. ص561.

(8) بقرادوني، كريم. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص842.

(9) السعداوي، نوال. من المناقشات. مرجع سابق. ص387 ـ 388.

الغربي[1]. ويعتقد البعض بأن ترسيخ الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية، يعتمد على شروط ثلاثة هي: قبول الدولة بالتخلي عن جانب من سلطتها وهيمنتها؛ وتحقيق التقدم الاقتصادي وتكوين قاعدة مادية تسدّ الحاجيات وتضعف من عدم التوازن (وهذا له علاقة بالخارج؛ أي النظام الرأسمالي العالمي)؛ وقبول القسم الأوفر من الدول العربية بالأيديولوجية الديمقراطية، حتى تتكون ثقافة ديمقراطية معممة[2]. فالانتقال من النظام «الاستبدادي» إلى «الديمقراطي» يتطلب توفر مجموعة من العوامل، تتلخص في: الفصل بين الدولة وسلطاتها وبين المجتمع المدني، مع إعطاءه الحرية؛ والمشاركة في اتخاذ القرار عن طريق التصويت وتعدّد مواقع اتخاذ القرارات؛ وتوفر قدر معين من الحقوق والحريات كحق التصويت والترشيح والتملك والحرية في التفكير والتعبير[3].

هناك رؤية تحصر العوائق التي ما تزال تحول دون الانتقال الطبيعي إلى الديمقراطية في البلدان العربية في ثلاثة هي: «ترسّخ بنيات سياسية واجتماعية ـ عشائرية وفئوية، وعسكرية ـ متكلسة ذات مصالح راسخة في السلطة وعلى هوامشها، والانتشار المتزايد لآليات وتقنيات القمع الحديثة، وإصرار حكومات الغرب على رعاية حالة الأمر الواقع الراهنة واحتواء كل محاولة لتعديلها نحو إقرار صيغة حديثة وحقيقية للتطور الديمقراطي بما في ذلك تسترها على ممارسات انتهاك الحقوق السياسية التي تقوم بها النخب الحاكمة في البلدان العربية»[4]. في حين يعزو البعض «أزمة الديمقراطية العربية» إلى هشاشة ومحدودية القاعدة السياسية ـ الاجتماعية؛ أي الأحزاب السياسية[5]. فيبدو أن الأزمة التي تمر بها الديمقراطية في العالم العربي، أو بالأحرى غيابها وغياب المشاركة الشعبية، هي أحد أسباب أزمة

---

(1) النبهان، محمد فاروق. «أزمة البحث عن هوية في مواجهة الحضارة الغربية»، ص13.

(2) جعيط، هشام. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب، موضوع: «الثقافة السياسية العربية وتأثير الحرب فيها»، ص180.

(3) بوقربة، عبد المجيد. **الحداثة والتراث**. مرجع سابق، ص108.

(4) وثيقة: «بيان إلى الأمة، المؤتمر القومي العربي الرابع»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 28، ص193 ـ 194.

(5) أباه، السيد ولد. «مأزق الأحزاب السياسية العربية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6270 (الأحد 28/ 1/ 1996م) ص8، عمود 2.

المجتمع العربي[1]، وذلك أن المجتمع العربي مجتمع ثري بالموارد المالية والبشرية، لكن ما ينقصه هو الديمقراطية[2]. لكن هناك من ينبّه إلى أمر مهم، يتمثل في أن الديمقراطية ليست حلاً سحرياً لكل مشاكل الأمة العربية، على الرغم من كونها شرطاً أساسياً لحلّ تلك المشاكل، كما أنه من الضرورة توافر شروط ومقومات أخرى بجانبها[3]. فالديمقراطية لا تقدم الجواب عن المشاكل الجوهرية للمجتمعات، لكنها تحدّد مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن يؤدي اتباعها إلى تقديم إجابات أفضل على كل تلك التحديات[4].

يوجد كلام بدأ يأخذ مجراه في الفكر والعالم العربي عن «الشورى»، وعن بعض نقاط الالتقاء والاختلاف بينها وبين الديمقراطية: فيذكر البعض أن الشورى غير الديمقراطية؛ لأن زمان تلك، وزمان هذه، زمانان مختلفان، لكن مقصدهما واحد على أيّ حال وهو كبح جماح الاستبداد. وقد ظهرت المطابقة بينهما في الفكر العربي الحديث، في أواخر القرن الماضي، عندما كان رواد النهضة من السلفيين يدعون للنهضة والتحديث[5]. مع الإشارة إلى أمر مهم هو أنه لا تمكن ممارسة الشورى في العصر الحاضر، إلاّ بالاستفادة من بعض مبادئ ومنجزات الديمقراطية، مثل انتخاب الرئيس وتحديد مدة ولايته وما إلى غير ذلك[6]، إذ أصبح بناء السلطة على أسس ديمقراطية من ضروريات التنمية والتقدم في الوطن العربي، في الوقت الراهن[7]، وهذه الديمقراطية يمكن أن تُوظّف في التغيير الحقيقي، وفي الاتجاه نحو التنمية الحقيقية[8]، ولها ثلاث وظائف مطلوب منها أن

---

(1) البصام، دارم. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «أزمة الخليج: قراءة أولية للعوامل الداخلية والخارجية»، ص83.

(2) مداخلة: عبد الكافي، أحمد. مرجع سابق. ص64.

(3) حسيب، خير الدين. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، كلمة الافتتاح (2)، ص35 ـ 36.

(4) السيد، مصطفى كامل. من المناقشات. مرجع سابق. ص383 ـ 384.

(5) «الجابري، محمد عابد. «حول التراث والحداثة (2)»، **جريدة القدس العربي**، عدد 941 (الخميس 21/ 5/ 1992م) ص6، عمود 4.

(6) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص103 ـ 111.

(7) المرجع السابق، ص71.

(8) المرجع السابق، ص168.

تؤديها في العالم العربي، هي: تغيير البنية الذهنية العربية، وتيسير الاندماج الاجتماعي وانتقال السلطة إلى النخب الجديدة داخل كل قطر عربي، وشق الطريق نحو وحدة عربية[1]. وعلى الرغم من كون الديمقراطية من الكلمات الرائجة في الخطاب العربي المعاصر، إلاّ أنها تتحدّد كغيرها من المفاهيم النهضوية في الفكر العربي، بواسطة منظومتين مرجعيتين مختلفتين تماماً، وهذا ما جعل كلاّ منهما لا يُعبّر عن الواقع الراهن كما هو، وهاتان المرجعيتان هما: المرجعية التراثية التي تقرأ الديمقراطية في الشورى العربية الإسلامية وتحاول جعلهما سواء سواء؛ والمرجعية النهضوية (الغربية) التي تستقي عناصر التحديد فيها مما انتهى إليه التطور بالنضال من أجل الديمقراطية في أوروبا، والذي استمرّ ثلاثة قرون. فلا بدّ من الانتباه إلى أن الديمقراطية شيء، والشورى شيء آخر[2]. كما لا بدّ من حلّ مسألة الديمقراطية في الوطن العربي؛ إذ في ذلك حلّ لكل الإشكاليات النهضوية العربية[3].

توجد أمور تتعارض مع الديمقراطية، مثل البداوة التي يُنظر لها على أنها مظهر من مظاهر التخلف، بل وتعمل على تكريسه، وفي وجودها لا يمكن للديمقراطية أن توجد[4]. وعلى الرغم من أن الديمقراطية «كانت في مقدمة ما بشّر به رواد النهضة العربية الحديثة، منذ قرن أو أكثر، وأنهم جميعاً قد وضعوا الديمقراطية، أو ما في معناها، مقدمة بل شرطاً للنهضة ذاتها»[5]؛ إلا أنها غائبة[6]، وهذا الغياب هو الذي أدى إلى انفصال الإيديولوجيا عن السياسة، مما سبّب معاناة المشروع النهضوي العربي[7]. فقد غدت الديمقراطية عملية إنقاذ للأمة[8]، وأحد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها التغيير الحضاري المطلوب في الوطن العربي؛

---

(1) المرجع السابق، ص135.

(2) المرجع السابق، ص123 ـ 127.

(3) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص103 ـ 111.

(4) المرجع السابق، ص124 ـ 125.

(5) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص83.

(6) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص142 ـ 145.

(7) المرجع السابق، ص138.

(8) الجابري، محمد عابد. **حوار المشرق والمغرب**. مرجع سابق، ص201.

لكن يرد التحذير من الغرب، على اعتبار أنه أحد العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق المسيرة الديمقراطية في الوطن العربي، وفي طريق وحدته وتقدمه[1]. كما ينبغي الالتفات إلى أهمية الوعي بضرورة الديمقراطية، والذي يجب أن يمرّ عبر الوعي بأصول الاستبداد ومرتكزاته[2].

هناك من يذكر أن «الشورى ليست الديمقراطية، لعدم وجود طريقة ثابتة لاختيار الحاكم، أو تحديد مدة ولايته، أو حق خلعه لو انحرف، وتأكيد حق المعارضة والاختلاف، وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى. كما أن الخلاف يدور حول إلزامية الشورى، إذ تترك لتقديرات الحاكم نفسه وضميره وأخلاقه ومدى خشيته الله»[3]. فهذا الرأي يرى أن الشورى لا توجد لها مؤسسات أو قوانين تضبطها، بخلاف الديمقراطية، ولهذا يعطي أهمية كبيرة للديمقراطية، ويعتبر أن غيابها هو أحد العوامل الذاتية التي أدّت لتراجع المشروع العربي للاستقلال السياسي والاقتصادي[4]. ومن الضمانات المهمة لوجود الديمقراطية هو وجود المجتمع المدني وتطوره[5]. فهناك خياران متاحان للعرب اليوم: إما أن يختاروا أن يكونوا مجتمعات ديمقراطية، أو أن يواجهوا أخطار التشرذم والهيمنة الإمبريالية والتطبيع حسب شروط الكيان الصهيوني[6].

لقد اتجه رأي المفكرين العرب مؤخراً إلى اعتبار أن مفهومي «الديمقراطية» و«الشورى» هما مفهومان مختلفان وغير متطابقين. وسرّ الاختلاف العميق بينهما يكمن في كون مفهوم الشورى يندرج في إطار رؤية فكرية مختلفة تماماً عن الرؤية التي تبلور في صلبها مفهوم الديمقراطية، ذلك أن مفهوم الشورى له أوليات فلسفية مخالفة تماماً لأوليات الفلسفة السياسية الليبرالية التي ولدت مفهوم الديمقراطية.

---

(1) الجابر، محمد عابد. «من نتائج حرب الخليج»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص31 ـ 34.

(2) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص396.

(3) علي، حيدر إبراهيم. **أزمة الإسلام السياسي**. مرجع سابق، ص198.

(4) المرجع السابق، ص10.

(5) المرجع السابق، ص200.

(6) علي، حيدر إبراهيم. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني في مصر والسودان»، ص531.

لذلك، من الخطأ المرادفة بينهما[1]، لكن ما تزال الديمقراطية تُعتبر حاجة تاريخية ومناسبة للوضع التاريخي الذي يمرّ به العالم العربي[2]، وغيابها أدى لعجز العالم العربي عن صياغة برنامج عمل لمواجهة تأخره في مختلف مظاهره[3]، وأدّى للكثير من مظاهر الأزمة التي تعصف بالواقع العربي اليوم[4]. وعلى أية حال، توجد عدة أمور تلتقي فيها الشورى مع الديمقراطية، وتتمثل في حكم الأكثرية، والمشاركة في الحكم عبر المؤسسات[5]. وأصبح حديث بعض المفكرين مقتصراً على ذكر «الشورى» وأهميتها دون «الديمقراطية»، مثل من يعتبر الشورى آلية للارتقاء النوعي للمجتمعات العربية والإسلامية على المستوى السياسي[6]، وستساعدها على الارتقاء في مدارج الكمال الإنساني[7]. لكن استفادة الأمة من الشورى لن تكون إلاّ بجعلها من صناعة وإبداع الوقت الراهن، إذ لا يصلح استنتاجها من التراث الفكري الإسلامي وحده، فقد كانت قضايا الشورى قديماً من أشد القضايا غبناً في تاريخ هذا التراث[8]. أي أن هناك دعوةً إلى تجديد الشورى لتتفق مع متطلبات العصر. ويرد الحديث في هذا المقام عن أهمية مجالس الشورى الحقيقية كإحدى اللوازم للأمم المتخلفة، وكلزوم الدواء للمريض؛ لأنها ستبعث تلك الأمم وتطلق طاقاتها من جديد نحو نهضة حقيقية وفاعلة[9].

الخلاصة: يعطي المفكرون العرب لـ«الديمقراطية» تعريفات ومعاني متعددة، ولذلك اختلفت معاييرها وتجسيداتها عندهم. لكنهم لا يختلفون على أهميتها

---

(1) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص49 ـ 53.

(2) المرجع السابق، ص78.

(3) المرجع السابق، ص82.

(4) المرجع السابق، ص87.

(5) قربال، نور الدين. **إشكالية الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**. مرجع سابق، ص23 ـ 24.

(6) جابر، حسن. «الشورى وأبعادها المعنوية والسياسية»، **مجلة المنطلق**. عدد 94، 95، ص5.

(7) قبيسي، محمد أديب. «أهل الخبرة: وجه الحاجة والشروط» (دراسة في إطار نظرية ولاية الفقيه). مرجع سابق. ص32.
جابر، حسن. **الشورى: مفهومها، عناصرها، حجيتها**. مرجع سابق، ص98.

(8) المصري، محمود زايد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «ملاحظات على دور الفكر في عملية التحول والشهود الحضاري الإسلامي في العالم»، ص478.

(9) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص30 ـ 31.

وضرورتها لأي بناء حضاري. وهم متفقون ـ في غالبيتهم ـ على أهمية وضرورة «الديمقراطية» للبناء الحضاري (العربي على الخصوص)، وأن غيابها ـ في المقابل ـ سبب للتخلف الذي يصيب المجتمعات. من هنا، فغياب الديمقراطية في العالم العربي أحد الأسباب المهمة لما يعانيه هذا العالم من أزمات ومشاكل. ويربط الكثير منهم بين الديمقراطية وبين كلّ من الحرية والمجتمع المدني والانتخابات والتعددية السياسية وحقوق الإنسان والتعليم والنمو الاقتصادي. ويعتبرون، في نفس الوقت، أن هذه المسائل علامات ومعايير للديمقراطية، كما أنها عوامل تسهم في نموها. ومن ناحية أخرى، فإن غياب هذه العوامل إنما يعمل على إعاقة الديمقراطية؛ أي: غياب الحرية (أو الاستبداد)، وغياب المجتمع المدني ومؤسساته، وعدم وجود انتخابات تُعبّر عن إرادة الشعب في اختيار حكامه؛ أو بمعنى آخر، عدم السماح بالمشاركة الشعبية في السياسة والحكم واتخاذ القرار، وعدم السماح بالتعددية السياسية وحرية التعبير، وعدم الاهتمام بالإنسان وتضييع حقوقه وكبته. ويدعو البعض من المفكرين إلى اعتماد «الشورى» بديلاً عن الديمقراطية، على اعتبار أنها نابعة من صميم الأمة، مع الإشارة لضرورة إحداث إصلاحات وتغييرات في نظام الشورى لكي يتم تبنّيها بديلاً للديمقراطية، مع التنبيه لأهمية الاستفادة من الديمقراطية ونظامها لخدمة مبدأ الشورى، إذ فيها أمور إيجابية ومهمة، لا غنى للأمة العربية والإسلامية عنها، ويدعمها الشرع، أو على الأقل لا يعارضها.

سادساً: الحضارة بين الحرية ومستلزماتها

تتمثل أهمية الحرية في رأي بعض المفكرين في أن أول خطورة للتنوير تتضمن عدة أمور، منها: إحلال الحرية محل الجبر، والحوار محل الإملاء أو الفرض أو الإكراه، إذ الحرية أساس العمران. والنهضة الفكرية والأدبية تتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد (الذي لا يمكن أن يتم إلاّ في أجواء الحرية)[1]. وقد بدأت كرامة الأمة العربية بالضياع حينما ضاعت منها الحرية، بكافة أنواعها[2]،

(1) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص120.

(2) المرجع السابق، ص138.

فلا بدّ من حوار العقول الذي لا تقدّم بدونه[1]، وكذلك حرية الاجتهاد الذي سيُسهم في توسيع آفاق التقدم[2]. ويتلازم الحوار مع الحرية، إذ إن غياب الحرية سيتبعه ـ بالضرورة ـ غياب الحوار الذي هو مخصّب للإبداع؛ واختناق الحرية هو أحد أهم أسباب تخلف العرب[3]، ذلك أن إبداع الفكر مرتبط بمناخ الحرية وبإمكانية المخالفة والمغايرة[4]، فقد أصبح الرأي أنه «لا تقدم دون حرية»[5]. لذا، تنبغي مراعاة «حق الاختلاف» (كأحد مستلزمات الحرية) الذي يُعتبر علامة من علامات حضور المجتمع المدني وتحقق الدولة المدنية[6]. فالمطالبة قوية بالحوار، وذلك لاعتباره أسلوباً وسلوكاً حضارياً[7]، كما أنه «مظهر من مظاهر التحضر، وهو بالتأكيد وسيلتنا الوحيدة والممكنة إلى الخروج من المأزق الصعب الذي وصلنا إليه»[8]، إضافة إلى أن بناء الأمة يتطلب تأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس الحوار بشكل منهجي، ويستبعد ـ في نفس الوقت ـ إقصاء أي قوى أو تكوينات اجتماعية[9]. من هنا، تنبع ضرورة حوار النخب العربية؛ لأجل تجديد حركة النهضة العربية[10]، مع الانتباه إلى أن «حيوية الحوار، تتطلب محيطاً اجتماعياً يتمتع بالحرية»[11]. وفي مقابل ذلك، يرد التحذير من غياب مطلب الحوار، وغياب الإقرار بقيمة الرأي المغاير؛ لأن هذا الغياب ما هو إلاّ تعبير عن

---

(1) المرجع السابق، ص147.

(2) المرجع السابق، ص169.

(3) المرجع السابق، ص265 ـ 267.

(4) المرجع السابق، ص212.

(5) المرجع السابق، ص281.

(6) المرجع السابق، ص315.

(7) النبهان، محمد فاروق. **مجلة دار الحديث الحسنية**. عدد 10 (1992م) ص9.
«الحوار الإسلامي ـ الإسلامي: ورقة الكلمة»، **مجلة الكلمة**. هيئة التحرير، عدد 12، ص83.

(8) المقالح، عبد العزيز. «حوار المشرق والمغرب»، لمجموعة من المفكرين العرب، ص175.

(9) إسماعيل، سيف الدين عبد القادر. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة» (مراجعة منهجية) ص311.

(10) عمر، محجوب. «فكرة العروبة ما بعد حرب الخليج»، **جريدة القدس العربي**، عدد 620 (الثلاثاء 7 مايو 1991م) السنة الثانية، ص11، عمود 3.

(11) الجبران، صادق محمد. «من أجل قواعد للحوار الإسلامي ـ الإسلامي»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص99.

أغلب مظاهر الأزمة التي تعصف بالواقع العربي اليوم[1].

العلاقة جدلية وقوية ما بين الحرية والإبداع والابتكار[2]. وهناك بعض المسائل المهمة المرتبطة بالحرية: مثل الاجتهاد، حيث إنه لا مجال للتقدم دون فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، مع ضرورة أن يتواكب ذلك مع وجود التعددية، وحق الاختلاف، وتعدّد الرأي وحريته[3]؛ فهذا الاجتهاد سيسمح للعالم العربي دخول القرن الواحد والعشرين في حالة جيدة[4]، كما أنه بدون اختلاف لا يوجد تعددية، مما سيؤدي لانعدام التقدم[5]، وللفناء الحضاري[6]، بل إنه «بدون بقاء تعددية حضارية ثقافية إنسانية: لا مستقبل للإنسان في العالم بأسره»[7]. فالتنوع الحضاري، إذن، كنز الحضارة البشرية للإنسان، وسرّ الخلق الإلٰهي[8]، وضمان انتصار الأمة في المواجهة الحضارية لن يكون إلاّ باحترامها الحرية والتعددية والاختلاف داخل مجتمعاتها[9]، بشرط أن يكون تنوعاً سليماً[10]؛ كما أن الاشتراك والاختلاف في الرأي ضروريان للتقدم، بشرط أن يصدرا عن حسن تفاهم، والذي لن يكون إلاّ بحسن الفهم والتفهّم[11]. وهذا الاجتهاد المطلوب، والذي يواكب الحياة وتطورها، لا بدّ أن يكون منفتحاً على فكر العصر[12].

لقد أصبحت حاجة الأمة ملحة للحرية، بكل معانيها ومضامينها الخيرة[13]،

---

(1) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص87.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص136، 307، 315.

(3) المرجع السابق، ص283.

(4) المرجع السابق، ص362.

(5) المرجع السابق، ص120.

(6) المرجع السابق، ص107.

(7) المرجع السابق، ص136.

(8) المرجع السابق، ص311.

(9) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص79.

(10) الجابري، محمد عابد. «من أجل تنمية الوعي بحقوق الإنسان في الإسلام (4)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5576 (السبت 5/ 3/ 1994م) ص16، عمود 4.

(11) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص127.

(12) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص57 ـ 58.

(13) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص48.

ذلك أن كبت الآراء إنما يعمل على تعطيل مسيرة الأمم، والحلّ لا بدّ أن يكون عن طريق الحوار؛ لكن لا بدّ لهذا الحوار من مراعاة عدة أمور: كالتخصص والرسوخ في العلم، والقدرة على استنباط الأوجه الصحيحة والتدليل عليها، والالتزام بالطرق المنطقية السليمة في المناظرة والحوار، والتي تعتمد الحجة والمنطق والدليل، والبعد عن الهوى والتعصب، مع الاستعداد للاقتناع إذا صحّ الدليل، والبعد عن أجواء الإرهاب الفكري والجسدي[1]. فمن الخطورة كبت الحرية في الأمة، والذي سيؤدي إلى ذهاب ريح الأمة[2]، وإعاقة تحركها نحو المستقبل[3]، إذ المجتمع الذي يفقد الحرية هو مجتمع متخلف[4]. ويُرجع المثقفون العرب تخلف الأمة إلى فقدان الحقوق والحريات، وبالتالي فإن تحقيق رقي الأمة إنما يكون عن طريق كسر القيود المفروضة على الحريات، والإقرار بالحقوق العامة[5].

هنالك من يربط بين كلّ من الحرية والتنمية[6]والديمقراطية، على اعتبار أن الحرية هي أحد الشروط الأساسية لكل تنمية، كما أنها روح الديمقراطية وأهم مبادئها وعمودها الفقري[7]. ولذا، فالحرية في تضادّ تام مع التبعية التي تُعتبر قيداً من قيود الحرية[8]. كما أن حرية الإنسان معيار لصلاحية أي نظام سياسي، ومصدر للإبداع الفكري، والتطور الثقافي[9]؛ فتحرير الإنسان أساس كل إبداع وتقدم[10].

---

(1) المرجع السابق، ص34 ـ 36.

(2) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص19 ـ 21.

(3) طلال، يوسف. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النداء لتأسيس منظمة عالمية للأمان الإسلامي»، ص59.

(4) زيعور، علي. «انجراحات الحرية والمجتمع في الفلسفة العربية الراهنة»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص20.

(5) البغدادي أحمد مبارك. «الفكر العربي وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52، ص161 ـ 162.

(6) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص47، 64.

(7) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص58 ـ 60.

(8) المرجع السابق، ص66.

(9) الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي: واقعه ودوره»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص62.

(10) المرجع السابق، ص74.

وهنا تبرز المطالبة بحرية المفكّر، إذ بدون هذه الحرية لن يكون للإبداع وجود، وبالتالي لا وجود للتقدم. لكن حرية المفكّر تحتاج لتوفّر جوّ ديمقراطي فعلي تُحترم فيه كرامة الإنسان[1]. بل هناك من يذكر أن التحرّر أحد أصلين يقوم عليهما مقياس التحضّر الذي انتهى إليه عدد من علماء التاريخ والاجتماع الذين بحثوا في ظاهرة الحضارة، من ابن خلدون إلى توينبي[2]. فالتحرّر هو جوهر التقدم[3]، والتحرير هو مضمون النهضة؛ أي تحرير الإنسان من العبودية لكافة الأصنام، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم فكرية[4]. ويتم هذا «الجهد التحريري» في نطاق دوائر مختلفة، لكنها متداخلة ومتساندة، وأهمها: التحرير الفكري، والنفسي، والإرادي، والاجتماعي، والسياسي[5]. ويشير بعض المفكرين إلى أمر مهم جداً، وهو أن الحرية كلٌّ لا يتجزأ، حيث تتداخل مجموعة من الحريات فيما بينها (الحرية الاجتماعية، والحرية السياسية، والحرية الاقتصادية، والحرية الثقافية..الخ)، ومن غير الممكن أن يتم التخلي عن أيّ منها[6].

يذكر بعض المفكرين شروطاً تضمن الحرية الاجتماعية، مثل أن «الشرط الأول لضمان الحرية الاجتماعية، فكراً وممارسة: هو إطاحة الهيمنة الكلية لأي خطاب، بما فيه الخطاب العلماني أو الاشتراكي الثوري»[7]، وأن انتقال المجتمع العربي إلى مجتمع حرّ وحديث إنما يكون بتجاوز انفصامه الفكري والمعنوي والحياتي، وما يلحق به من انفصامات سياسية واجتماعية وقانونية[8]. كما يرى

---

(1) **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص67.

(2) الدجاني، أحمد صدقي. «أفكارنا في التغيير»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 11، ص75. أما الأصل الآخر فهو: الإبداع.

(3) الدجاني، أحمد صدقي. **إشكالية التحيز**، موضوع: «التحيز في المصطلح»، ج1، ص147.

(4) الموصلي، حامد إبراهيم. «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري». مرجع سابق. ص772.

(5) النجار، عبد المجيد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «النهضة الإسلامية: العوائق والعوامل»، ص447 ـ 448.

(6) فايق، محمد. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص561 ـ 562. عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. ص87 ـ 88.

(7) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. ص29 ـ 30.

(8) المرجع السابق، ص99.

البعض ضرورة «تحرير المرأة»، على اعتبار أن أية نهضة لا تضع نصب أعينها تحرير المرأة من سلطة الرجل، ومن طغيان المجتمع، وفق قيم مشروعها الحضاري، لن تتمكن من تحقيق أغراضها وبلوغ مقاصدها[1]. فلا يمكن إنكار ضرورة الحرية للتقدم الفكري[2]، كما أن إطلاق الحريات العامة شرط لا غنى عنه لازدهار الفكر العربي الأصيل الذي يحمل ملامح شخصية الأمة[3]. وقد كان غياب الحرية أحد الأسباب الرئيسية لتمزق الفكر العربي[4]، وستستمر الانتكاسة الفكرية العربية إذا لم يستطع المثقفون العرب إيجاد الحرية العقلية[5]. ويبدو أن الاتفاق منعقد لدى المفكرين على أهمية «الحرية» للنهضة والتقدم والحضارة والتنمية وللخروج من التخلف وللإبداع[6].

---

(1) آدم، السفير عبد الله. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص551 ـ 552.

(2) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص214.

(3) عمر، عبد الرحيم. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص66.

(4) الشرقاوي، علي، ص40؛ وحداد، قاسم، ص41. **أزمة الفكر العربي**.

(5) نصر، عبد الغفار. «العقلانية في فكر طه حسين»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص231.

(6) الأمين، فضيل. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الإعلام الإسلامي أمام التحدي العالمي»، ص48، بالنسبة للإبداع.
المصري، محمود زايد. «ملاحظات على دور الفكر في عملية التحول والشهود الحضاري الإسلامي في العالم»، ص473، ص475.
علي، حيدر إبراهيم. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «الإبداع والتخلف»، ص36، عن الإبداع.
الكتاني، محمد. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «جوانب من تأثير الثقافة الغربية في الفكر الإسلامي الحديث»، ص73، بالنسبة لتجاوز التخلف.
قدّور، يوسف. «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي في ضوء واقعه المعاصر»، ج2، ص115، بالنسبة لطريق الخلاص.
يوسف، يوسف إبراهيم. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. **إنفاق العفو في الإسلام**. ص15، بالنسبة للنهضة.
إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. ص166، بالنسبة للتقدم.
الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. ص50، بالنسبة للإبداع والعقل والإرادة.
شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. ص114، بالنسبة للتنمية.
الغنوشي، راشد. المقدمة: العثماني، سعد الدين. **المبادئ الأساسية وأصول الحكم الإسلامي**. ص3، بالنسبة للتخلص من التخلف. =

لقد دفعت المنطلقات الشرعية لبعض المفكرين إلى الحديث عن أهمية «الاجتهاد» وضرورته، كأحد مستلزمات الحرية[1]، وأحد مقومات الإمكان الحضاري، بل وآلية للفعل الحضاري[2]، وله أثر في تحقيق النهضة[3]، فالاجتهاد تجدّد وتقدم[4].

تتمثل فائدة «التنوع والتعدد»، في رأي بعض المفكرين، في كون التنوع في إطار الوحدة أو التمايز في إطار الانسجام العام، هو السبيل الحق للفكر العربي[5]. كما أن التنوع والتعدد في الفكر هو إثراء لهذا الفكر وتجديد مستمر لدمائه[6].

= مهنا، عبد المجيد. «الكتاب العربي: مشكلاته وآفاق تطوره»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص143، بالنسبة لتجاوز التخلف.

الجمالي، حافظ. «المستقبل العربي بين البيان والبرهان»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص135، بالنسبة للنهضة.

سلمان، سلمان رشيد. «أسباب هجرة الكفاءات العربية»، ص222، بالنسبة للحضارة.

زقزوق، محمود حمدي. «الحضارة فريضة إسلامية»، **مجلة المسلم المعاصر**. عدد 63، ص31، بالنسبة للحضارة.

«في أجواء الحرية»، **مجلة الوعي الإسلامي**. هيئة التحرير، عدد 325، ص3. بالنسبة للنهضة.

التويجري، عبد العزيز بن عثمان. «خدمة الحضارة الإسلامية والنهوض بها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 13، ص13 ـ 14، بالنسبة للنهضة الحضارية.

معروف، فوزي. «الاشتراكية والقيم الروحية في المفهوم الناصري»، **مجلة الوحدة**. عدد 73، ص169، بالنسبة للتقدم.

الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص32، بالنسبة للمشروع الحضاري والتقدم.

سالم، فيليب. «التفوق العلمي لا يكفي وحده»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6018 (الأحد 21/ 5/ 1995م) ص169، بالنسبة للتقدم.

صدوق، نور الدين. «مصر إلى أين؟ سؤال حول النهضة الفكرية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1184 (السبت/ الأحد 6 ـ 7/ 3/ 1993م) ص6، عمود 1، بالنسبة للإبداع.

(1) فتاح، حميد. **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة تحدياته**. ص290 ـ 291.

قربال، نور الدين. **إشكالية الديمقراطية في الفكر الإسلامي الحضاري المعاصر**. ص55.

(2) الإمام، أحمد علي. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص26.

(3) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1)، ص20.

(4) العماري، أحمد. **نظرية الاستعداد**. ص193.

(5) إدوار الخراط، ص43؛ وشرف، عبد العزيز، ص47 .**أزمة الفكر العربي**.

(6) المرجع السابق، ص36 ـ 38.

والتناقض الناجم عن التعدد والتنوع والاختلاف هو عامل تقدم على صعيد الوطن العربي[1]. إضافة إلى أن الوعي الحضاري يفرض على الأمة التعدد والتنوع، ضمن إطار الوحدة، لكي لا يصبح هذا التعدد مدخلاً لتفتيت الأمة وتكريس تبعيتها[2]. كما توجد لفتة مهمة إلى ضرورة التخلي عن التعصب عند الانفتاح على الآخرين؛ لأن ذلك سيسمح لكل الإمكانيات بالمساهمة في مجال التنمية الشاملة. لذا، من الضروري اعتماد «النسبية» التي لا تدّعى المعرفة الكاملة والمطلقة، والتي تمثل الركن الأساسي الذي يضع إمكانية التقدم في مسارها الطبيعي[3]. فبدون الانفتاح على الآخر (العربي بالأساس) لا وحدة ولا تنمية ولا حضارة... إلخ. وهذا الانفتاح والقبول للآخر(العربي) هو من أساسيات بناء الحضارة والنهضة العربية[4]. وهنا يرد التحذير من الضيق بالرأي الآخر؛ لأن النتائج الحتمية لذلك هي «انعدام لغة الحوار مع الآخر، مما يؤدي إلى عدم إمكانية التجديد والاجتهاد، الذي هو نتيجة تلاقح الأفكار وتفاعلها»[5]. ولا بدّ من القبول بالاتجاهات الفكرية الأخرى، وبالقراءات المختلفة، باعتبار ذلك أمراً حضارياً يُغني الفكر ويؤدي للتقدم[6]. وكلّ تقدم هو ثمرة لخلاف؛ لذا لا خوف من الاختلاف في الرأي أو من صراع الأفكار[7]. لكن الخطورة تتجلى في التركيز على مواطن الاختلاف وإبرازها، إذ سيؤدي لعدم التعاون في مواطن الاتفاق، وهذا أحد مظاهر تخلف الأمة[8]، بل أحد أسباب تخلفها[9].

---

(1) الجباعي، جاد الكريم. «صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي»، موضوع: «الوحدة العربية والتجزئة»، ص140.

(2) المرابط، مصطفى. «في مدح التنوع»، **مجلة المنعطف**. عدد 12، ص4.

(3) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. ص46 ـ 47.

(4) محمد، نجاح. «القمع والآخر والعقل العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص166 ـ 167.

(5) حجاب، محمد فريد. «الحركات الإسلامية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر» (محصلة تجارب النصف الثاني من القرن العشرين)، **مجلة منبر الحوار**. عدد 28، ص42.

(6) صالح، أحمد عباس. «الصيرورة والنسبية» (الإسلام والسياسة 4)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6450 (الجمعة 26/ 7/ 1996م) ص9، عمود 2.

(7) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص12.

(8) بها، عبد الله. **سبيل الإصلاح**. ص71.

(9) الحيدري، السيد كمال. «المدارس الإسلامية بين الاختلاف وضرورات المنهجية المشتركة»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص92.

الخلاصة: إن المفكرين العرب متفقون على أهمية وضرورة «الحرية» لأي كيان حضاري. ومن هنا، يدعون لتحقيق الحرية والتحرّر في الوطن العربي لأجل تحقيق النهضة الحضارية العربية المنشودة. وهم في المقابل، يحذّرون من غيابها؛ لأن فيه خطورة على البناء الحضاري، ولأن هذا الوضع لا يسمح بالإبداع والاجتهاد المنتج. ويشيرون إلى ارتباط الحرية وتلازمها مع عدة أمور، من ضمنها، بل أهمها: مبدأ الحوار الذي يحتاج لمناخ من الحرية، والذي يُسهم ـ في نفس الوقت ـ بتعميق الحرية وتجذيرها؛ والتنوع والتعدد (الحضاري والثقافي والفكري) الذي تسهم الحرية في تنميته وتثميره لحضارة إنسانية راقية؛ والقبول بالرأي الآخر مع عدم التعصب للرأي.

سابعاً: الحقوق السياسية وحقوق الإنسان والأثر الحضاري

يرى المفكرون العرب أهمية إيلاء العناية بحقوق الإنسان والنهوض بها، على اعتبار أن هذا الأمر من التحديات الكبرى التي تواجه الأمة[1]. وأعمدة حقوق الإنسان التي تقوم عليها، ثلاثة رئيسية هي: الحرية والمساواة والتضامن[2]. كما يوجد ربط ما بين التنمية واحترام حقوق الإنسان والنهوض بها[3]، إذ هما «وجهان لعملة واحدة، ومتلازمان ومترابطان، ومكملان بعضهما للبعض الآخر. فبدون احترام حقوق الإنسان، وحماية حق الإنسان في التنمية على وجه الخصوص، لن تكون هناك تنمية حقيقية وشاملة، يستفيد منها الجميع، أفراداً وجماعات. كما أنه بدون تحقيق التنمية وسريان فوائدها على كل شرائح ومكونات المجتمع، يظل أمر حقوق الإنسان، عامة، صعباً، ووضعيتها مجردة، نظرية، ومقيدة»[4]. لكن يجدر الانتباه إلى أن التخلف هو أكبر عقبة تحول دون النهوض بحقوق الإنسان وحرياته[5]. وهذا النهوض يتطلب: تنظيم الإدارة مع ترشيدها وعقلنتها وتصفية

(1) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص13.
(2) المرجع السابق، ص59.
(3) المرجع السابق، ص69، 71 ـ 73، 75، 81، 95، 97.
(4) المرجع السابق، ص104.
(5) المرجع السابق، ص78.

أجوائها عموماً، والحرص على تطبيق القانون بكامل بنوده وتفاصيله[1]، وحدّاً أدنى من مستوى العيش الكريم، ومن التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2].

احترام حقوق الإنسان وطاقاته من العناصر الأساسية لكل سياسة تنموية[3]، والذي يعني احترام كرامة الفرد[4]، كما أنه أحد الشروط المهمة للنهضة[5][6]، وأحد الأسس التي لا بدّ أن يقوم عليها التخطيط لمستقبل يضمن للأمة العربية الاتحاد والأمن والرقي[7]، وشرط ضروري وأكيد لولوج عالم القرن المقبل ومواجهة المشكلات الكونية الكبرى[8]. ولا بدّ من الاهتمام بحقوق الإنسان في كافة جوانبها، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، ليكون عاملاً مساعداً على تحقيق أهداف الأمة نحو الاستقلال والتنمية[9]. وهناك من يعتقد بأن احترام المواطن العربي وتحريره من كل عوامل القهر والخوف والحاجة هو السبيل لفكر عربي موحد يجمع الشخصية العربية[10]. وفي المقابل، يرد التحذير من الجهل بحقوق الإنسان، إذ إن ذلك أحد مظاهر التخلف[11]، وقد خلص المثقفون العرب

---

(1) المرجع السابق، ص17.

(2) المرجع السابق، ص83.

(3) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص22.

(4) المرجع السابق، ص261 ـ 262.

(5) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص76 ـ 77.
نعمان، عصام. «العرب والعصر: رؤية قومية للخروج من الهزيمة»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 158، ص34.

(6) صالح، أحمد عباس. «الانقلاب الثقافي»، **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 5834 (الجمعة 18/ 11/ 1994م) ص9، عمود 2.

(7) الجمالي، محمد فاضل. «مواقف المثقف العربي إزاء النظام العالمي الجديد»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1390 (الخميس 4/ 11/ 1993م) ص قبل الأخيرة، عمود 5.

(8) العلوي، سعيد بنسعيد. «أربعة شروط لإنقاذ المغرب العربي كمشروع مستقبلي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5800 (السبت 15/ 10/ 1994م) ص8.

(9) فودة، عز الدين. «حول ضمانات حقوق الإنسان في البلاد العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص124.

(10) دواره، فؤاد. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص48.

(11) علي، حيدر إبراهيم. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «الإبداع والتخلف»، ص28.

إلى أن تخلف العالم العربي إنما يرجع لفقدان الحقوق والحريات فيه، وأن تحقيق الرقي والتطور ـ في المقابل ـ إنما يكون بكسر القيود المفروضة على الحريات، والإقرار بالحقوق العامة[1].

وهنا يبرز الحديث عن أهمية الحزب الذي يرتبط بدوره بحقوق الإنسان وحرياته، والذي يعتبر من دعائم النظام الديمقراطي[2]. فالأحزاب السياسية، ولجان حقوق الإنسان يمكنهما المساهمة في التنمية المجتمعية[3]. كما توجد إشارة إلى ضرورة تعدّد الأحزاب أو «التعددية الحزبية»، نظراً لأنه لا وجود لديمقراطية حقيقية دون ذلك[4]. ومن الأسباب التي ذكرها البعض، وتعمل على تطور الأحزاب في العالم العربي والإسلامي: تجاوز أمراض المجتمع العربي، والذي لن يكون إلاّ بتعميق الشورى والديمقراطية والنقد الذاتي في داخل هذه الأحزاب والحركات ذاتها؛ وتطوير البرامج التي تتعامل بها هذه الأحزاب مع إشكاليات المجتمع الأساسية، على الصعيدين المحلي والدولي؛ وتدريب جيل جديد من القادة على العمل السياسي؛ وتجنب المواجهات مع الأنظمة الحاكمة؛ والاستفادة من الماضي وعبره، مع دراسة تجارب الحركات والأحزاب الأخرى في العالم كله[5]. لكن التحذير شديد من شيوع روح التحزّب، إذ ستزيد هذه الروح من الأزمة الفكرية للأمة، وفي ظلّ هذه الروح تنعدم الطلاقة والموضوعية في النظر، وتنعدم الحرية المطلوبة للتفكير[6]. لذا، يبرز التحذير من الحزب الوحيد، والذي أغرق الأمة في المزيد من التخلف[7]. في حين يدعو بعض المفكرين إلى إيجاد «حزب مبدئي»،

---

(1) البغدادي، أحمد مبارك. «الفكر العربي وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52، ص161 ـ 162.

(2) المرجع السابق، ص166.

(3) يوسف، يوسف إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. مرجع سابق، ص122 ـ 143.

(4) الحامدي، محمد الهاشمي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أولويات مهمة في دفتر الحركات الإسلامية»، ص243.

(5) ياسين، محمد نجيب. «الحركة الإسلامية بين التحول الديمقراطي والخطر الخارجي». مرجع سابق. ص171 ـ 173.

(6) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص93.

(7) مطيع، المختار. تعزيز التعاون العربي الإفريقي ضرورة حيوية في ظل عالم متغير»، **مجلة الوحدة**، عدد 97، ص21.

حيث إن «العمل للنهضة لا يتم بجهد فرد، ولا بعمل أكاديمي، بل لا بدّ من حزب مبدئي يدرك حقيقة النهضة، بأنها مبدأ يجمع الفكرة والطريقة، أو رسالة تجمع بين الشريعة والمنهاج [...]. وهذا الحزب المبدئي لا يوجد في المجتمع بشكل مصطنع، بل يولد ولادة طبيعية، بعد هزة تصيب المجتمع، تثير الإحساس المشترك في الجماعة. وينتج عن هذا الإحساس المشترك، بعث الحركة في فئة من الناس تظهر فيها أعراض الحياة أولاً، فتنطلق هذه الجماعة للتغيير وفق الفكرة والمبدأ الذي تم الإيمان العميق بصحته وبأنه أساس النهضة المرجوة»[1]. وهذا الحزب المبدئي ما هو إلاّ تكتّل يقوم على مبدأ آمن أفراده به[2].

يتحدث البعض عن ضرورة أن يتواكب وجود تشريع سليم يتناول مختلف المجالات، الصحية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية، مع التنمية والتقدم العام[3]. فالتشريع الوطني المنبعث من إرادة الأمة، والقضاء العادل: وسيلتان كفيلتان بضمان التقدم في المجتمع في كافة جوانبه[4]. كما يرد الكلام عن أهمية الانتخابات والتي تُعبّر عن إرادة الشعب[5]، وعن أن الحريات السياسية والحقوق الفردية من المقومات الضرورية للمجتمع المتقدم[6]، وعن أهمية «الدستور» الذي يُعتبر أحد أهم مقومات المجتمع الصالح المتقدم المنشود للأمة، بشرط أن يعتمد هذا الدستور على المقومات الوطنية والدينية[7]، كما أنه خطوة جيدة وضرورية ومهمة على طريق التقدم لتحقيق الدولة المدنية، راعية التقدم[8].

وينبغي لهذا «الدستور الديمقراطي» القيام على خمسة مبادئ تميزه عن غيره

---

(1) هلال، إياد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أثر أزمة الخليج في الحركات الإسلامية»، ص137 ـ 138.

(2) المرجع السابق، ص140. وانظر بخصوص بعض الأمور اللازمة للحركة أو الحزب التغييري، ص140 ـ 142.

(3) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص104.

(4) المرجع السابق، 393.

(5) المرجع السابق، ص212 ـ 214.

(6) المرجع السابق، ص216.

(7) المرجع السابق، ص205 ـ 209.

(8) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص246 ـ 247.

من الدساتير، وهي: لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب؛ سيطرة أحكام القانون؛ عدم الجمع بين السلطات في قبضة يد فرد أو هيئة واحدة؛ أي أن يكفل عدم الجمع بين السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)؛ ضمان الحقوق والحريات العامة؛ كفالة مبدأ تداول السلطة عن طريق الاقتراع العام، وما يسفر عنه من اختيارات الناخبين[1]. وهنا تبرز أهمية «البرلمان» ذي السلطات التشريعية، والذي يُعتبر ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية[2]. وهنالك إشارة مهمة إلى ضرورة سيادة القانون، على اعتبار أن هذه السيادة من أسرار التقدم[3]؛ إضافة إلى ضرورة سلامة «السلطة القضائية»، وقيامها بواجباتها بشكل مستقل ومحايد، لتحقيق العدالة التي ينبغي أن تسود في المجتمع، وهذا الأمر هو أحد المعايير التي يمكن أن يُقاس بها تقدم أي بلد في العالم[4].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان والنهوض بها، على اعتبار أن ذلك سيؤهل أي مجتمع لبناء حضارته بشكل سليم، ولأن الإنسان هو الذي يقوم بذلك البناء، فإذا لم يُعط حقوقه في الحياة الحرة الكريمة فلن يستطيع الوفاء بالمهام المنوطة به. ورأى البعض منهم أهمية الأحزاب في الارتقاء بالمجتمع، بشرط أن تقوم على مبادئ تؤمن بها، مع التحذير من روح التحزّب؛ وأشار البعض لضرورة أن يتواكب التشريع السليم أو الدستور الديمقراطي والقضاء العادل، مع القيام بعملية التنمية الحضارية؛ ومن هنا تأتي أهمية البرلمان، إذ إنه الذي يسنّ القوانين.

ثامناً: الحضارة بين الأمن والعدل، والظلم والاستبداد

يشير بعض المفكرين إلى خطورة الظلم والاستبداد، على اعتبار أن أجهزة

---

(1) الكواري، علي خليفة. «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 173، ص51 ـ 61.

(2) الزيدي، مفيد. «العرب والديمقراطية وتحديات القرن الحادي العشرين»، **مجلة راية مؤتة**. المجلد الثالث، العدد الأول والثاني، ص89.

(3) الحمد، تركي. «نحو خطاب جديد: القانون (من هنا يبدأ التغيير 8)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5801 (الأحد 16/ 10/ 1994م) ص9، عمود 3.

(4) الويس، مبدر. «المجتمع المدني في الوطن العربي»، من المناقشات، ص680.

السلطة التي لا تعرف القانون ولا تقرّ الحق، إنما تعمل على قتل النهضة، بل قتل كل تقدم أو ريادة أو إبداع[1]. فالظلم والاستبداد وانعدام العدل من أسباب الزوال والاضمحلال الحضاري[2]. والتأكيد شديد من قبل المفكرين على خطورة الاستبداد والتسلط (الداخلي أو الخارجي)، واللذان يعملان على شلّ القدرات الفكرية للأمة، ومنعها من الانطلاق نحو آفاق المستقبل[3]، كما أنهما «أساس الانحطاط وعلّة التأخر»[4]؛ إذ أن التقدم يتناسب طردياً مع العدالة والحرية، ويتعارض مع الكبت والظلم[5]. وقد أضحى الاستبداد أحد علامات التخلف في العالم العربي، ومن أسباب استمرار التخلف والتدهور في الحياة العربية[6]. فالخروج من التخلف الذي تعاني منه الأمة لن يكون إلاّ عن طريق العدل، وكسر أغلال الاستبداد التي تكبّلها[7]. وهناك تلازم بين الفساد والاستبداد، إذ «الفساد

---

(1) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (2)**. مرجع سابق، ص203.

(2) المرجع السابق، ص113.
الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. مرجع سابق، ص88.
جاد، الحسيني سليمان. **وثيقة مؤتمر السكان والتنمية** (رؤية شرعية) ص42.
شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص57 ـ 58.
السائح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. ص58.
الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص29 ـ 30، ص32.

(3) علي، علي عبد الخالق. «الأدب بين الأصالة والمعاصرة» (القدم والحداثة)، **مجلة التربية**. عدد 105، ص142.

(4) الجباعي، أحمد. «همّ التأخر العربي وهاجس النهضة»، **مجلة الوحدة**. عدد 81، ص81.

(5) جابر، حسن. «الشورى: مفهومها، عناصرها، حجيتها»، **مجلة المنطلق**. عدد 94، 95، ص238.

(6) الحامدي، محمد الهاشمي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أولويات مهمة في دفتر الحركات الإسلامية»، ص238.
سويد، محمود. «لبنان وتحديات استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 174، ص94.
عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص20.

(7) الحامدي، محمد الهاشمي. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أولويات مهمة في دفتر الحركات الإسلامية»، ص240 ـ 241.

obeikandl.com

صنو الاستبداد، فحيث يكون الاستبداد يكون الفساد»[1]. ولهذا، يبرز التحذير من القيادة المتسلطة المفروضة على الشعوب، على اعتبار أنها تعمل على تهميش المشروع الحضاري للأمة، وتتّبع سياسة القطيع التي ما كانت ولن تكون سبيل التقدم والريادة[2]. والملاحظ، أن هذه القيادة المفروضة بلا انتخاب أو اختيار، لا توجد في العالم المتقدم[3]. ويبدو أن سبب بلاء الأمة وضياع مجدها وهدم ركنها هو الزعامات المتناحرة على السلطة[4]. وينبغي على الأمة عدم قبول التسلط الذي هو نوع من أنواع العبودية بمعناها الواسع؛ فهذا القبول هو مرضها العضال، والمانع لتقدمها ونهضتها[5].

لقد أضحى الاستبداد والانفراد بالقرار، ومصادرة حرية الرأي، من الظواهر الدالة على تخلف الأمة العربية والإسلامية[6]. وهذا الاستبداد يؤدي لعدم الاستقرار والحروب؛ ولذا يأتي التحذير من الحروب، وكمثال على ذلك «حرب الخليج» التي تُعتبر صراعاً حضارياً ما بين رغبة الهيمنة لدى الحضارة المسيحية اليهودية وبين كل الحضارات المغايرة لحضارة الغرب (سواء أكانت عربية أو آسيوية أو إفريقية)[7]، كما أنها «مجرد بداية لحرب حضارية ضارية، ستستمر طويلاً، ما بين الشمال والجنوب»[8]؛ لذا، فالحروب المقبلة ستكون حروباً حضارية[9]، تدور بين فكرة التسلط والاستبداد الحضاري وبين فكرة الاختلاف والتعدد[10]. وعلى الرغم من ذلك، فهناك رؤية ترى خطورة حصول الاستقرار في المجتمعات العربية، ذلك أن الاستقرار مفيد لمجتمع متقدم لأجل تحصين مكتسباته التي حققها خلال قرون،

---

(1) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق (1)**. مرجع سابق، ص160.
(2) المرجع السابق، ص169 ـ 170.
(3) المرجع السابق، ص118.
(4) المرجع السابق، ص195.
(5) المرجع السابق، ص67 ـ 71.
(6) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص281 ـ 284.
(7) المرجع السابق، ص89.
(8) المرجع السابق، ص114. وانظر كذلك ص409.
(9) المرجع السابق، ص49، 78.
(10) المرجع السابق، ص73.

لكن في ظل الواقع العربي المتخلف والمليء بالظلم والعنف والرشوة وعدم احترام حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية، فإن هذا الاستقرار لن يفيد، بل فيه مضرّة، والمناسب للوضع العربي الحالي هو عدم الاستقرار، بمعنى آخر: تغيير الأوضاع التي يعيشها العرب[1].

إن «أنظمة الاستبداد» من أخطر إشكاليات الصراع الحضاري التي تعاني منها الأمة اليوم[2]؛ في حين أن الأمن من أول شروط النهوض[3]. ويُعتبر انعدام الشعور بالأمان من معاني التخلف[4]. كما يوجد اهتمام بتحقيق «الشرعية» في الحكم، إذ هي التي تحاصر الاستبداد، وهي«مصدر قوة الشعوب، وانعدامها يجعل الراعي في واد، والرعية في واد، ولا يلتقيان. مما يصرف الأمة عن رفع تحدياتها، ويطلق العنان للاستبداد والضلال، ويفتح أبواب العنف، والعنف المضاد»[5]. فقد كان الاستبداد بالرأي، أو الحكم برأي الواحد لا الجماعة، آفة الأمة الحضارية في الوقت الراهن[6]. فهذه الشرعية التي تتمثل في «سلطة الشعب» هي أهم الصفات في أي نظام سياسي حديث[7]. وهنا يأتي التحذير من غياب العدل؛ لأن «غياب العدل والمساواة بين الناس، طريق لانقراض الأمم»[8]. وكان من ثمار الطغيان السياسي ذلك الاستبداد العام والظلم، وهي أمور مضادة للحضارة، وسبب لسقوط الكثير من الأمم؛ وستبقى محنة الأمة وأزمتها قائمة ما بقي هذا الاستبداد قائماً فيها[9]. وهنا تبرز أهمية الاستقرار، على اعتبار أن

---

(1) المرجع السابق، ص47.
(2) القديدي، أحمد. **الإسلام وصراع الحضارات**. مرجع سابق، ص34.
(3) المرجع السابق، ص15.
(4) المرجع السابق، ص53.
(5) المرجع السابق، ص142.
(6) المرجع السابق، ص51.
(7) زيادة، معن. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي»، موضوع: «المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة»، ص154.
(8) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسنّة»، ص337.
(9) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص153 ـ 154.

«الحضارات تبدأ بعد الاستقرار»[1]. فيُنظر للاستبداد على أنه نظام شمولي عام، يحاول مدّ سيطرته على كل نواحي الحياة؛ أي بمعنى آخر، يحاول تعميم استبداده[2]. ويأتي التأكيد على خطورة الاستبداد السياسي، وأنه أساس الإستبدادات الأخرى، مثل الاستبداد الفكري الذي يدخل في نطاقه الاستبداد باسم الدين أو العلم أو التربية، وكالاستبداد الاقتصادي المتمثل في الاستبداد بالثروة، وما إلى غير ذلك من الإستبدادات المتفرعة عن الاستبداد السياسي المدجّج بالمال والسلاح والفكر، والذي يسمح بوجود الإستبدادات الأخرى ويمهّد لها[3]. وقد أصبحت الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية من أهم أسباب تقهقر الشعوب وانحطاطها، حضارياً واقتصادياً واجتماعياً، وتختنق المواهب في ظلّها، وتنضب القرائح الخلاّقة، وتنمحي روح المبادرة، ويُطمس الوعي، ويُعمّم الجهل والغباء... إلخ[4]. من هنا، فالتنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل مجتمع القمع ومصادرة الحريات واضطهاد الرأي والكلمة[5]. وإذا كانت للحروب سلبيات، فقد يكون لها بعض الفوائد، من ذلك أنه كانت «لحرب الخليج» فوائد عدة، مثل إظهارها مدى تخلف الأمة[6]. وهناك من ينظر لأهمية «الأزمات»، إذ هي التي تحفز الفكر وتستنهضه[7].

بما أن الاستبداد يحتل هذه المكانة الخطرة، فهناك دعوة من قبل المفكرين إلى القضاء على جذور التسلط وأسباب القهر وعوامل الطغيان المترسبة في الوعي التاريخي العربي منذ أكثر من ألف عام، كأمر ضروري لتحرر الأمة العربية،

---

(1) المرجع السابق، ص88.

(2) طحان، محمد جمال. «أشكال الاستبداد عند الكواكبي»، **مجلة دراسات تاريخية**. العددان 47، 48، 3/ 4 (1993م) السنة الرابعة عشرة، ص93.

(3) طحان، محمد جمال. «ماهية الاستبداد (مقارنة أولية لتحديد المصطلح)»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص137 ـ 139.

(4) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص58.

(5) المرجع السابق، ص61 ـ 62.

(6) المرجع السابق، ص107.
ابن يوسف، أحمد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي» الكلمة الترحيبية للمؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ص18.

(7) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص19.

ولإنجاح الليبرالية التي هي ضرورية كذلك[1] (ويبدو تأثر هذا الرأي بالغرب وأفكاره في دعوته لليبرالية). وعلى كلّ، فقد كان للاستبداد والتسلط آثار ضارة منها «القهر»، إذ «لا إبداع من خلال القهر»[2]. وبدأت المطالبة تظهر وبقوة لمحاربة الظلم، كإحدى الحلول المقترحة لمحاربة التخلف المجتمعي[3]؛ وتبرز الدعوة إلى تحقيق العدل الذي هو «أساس العمران، ودعامة التقدم الفكري، والاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي في أي مجتمع»[4]. من هنا، تأتي أهمية الجهر بالحق والدفاع عن العدالة، التي هي من الصفات الوطنية الرائعة التي تدفع المجتمع الذي يتمسك بها إلى تحقيق التقدم والنهوض[5]. وهناك إشارة مهمة جداً إلى أهمية السلام والأمن، إذ الحضارة لا تزدهر إلاّ في ظلهما[6]؛ وفي المقابل، فإن الحرب ما هي إلاّ إعاقة للمجتمع عن التقدم[7].

يلفت بعض المفكرين إلى نقطة مهمة تتمثل في ذلك التناقض ما بين الحضارة والحرب، إذ «الحرب وسيلة غير حضارية للمناقشة وحلّ المشاكل»[8]. وهناك اختلاف كبير ما بين «حضارة السلم» و«حضارة الحرب»: فحضارة السلم هي حضارة العلم والفكر والفن، لذلك فهي إيجابية، وتخاطب نزعة الخير وعنصر الإنسانية في الإنسان، وتستمر مدة طويلة متمثلة في اختراع مفيد للبشرية. أما حضارة الحرب فهي حضارة عسكرية تمتاز بالتدمير والبؤس والإرهاب، لذا فهي سلبية تدمّر وتخاطب نزعة الشر في الإنسان، وهي قصيرة المدى، وتنتهي إلى تدمير الإنسان والحضارة. إذن، فهما حضارتان متناقضتان، وبينهما «صراع بقاء» أو «صراع حضارات»؛ وكلتاهما محتاجتان للعلم لكي تستمرا، لكن «حضارة الحرب» زيادة على ذلك، تحتاج للمال لتستمر، وتعمل على دعم نفسها بالعنصرية وبالتفوق

---

(1) حنفي، حسن. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين، ص61 ـ 62.

(2) حنفي، حسن. **مقدمة في علم الاستغراب**. مرجع سابق، ص521.

(3) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. ص137 وما بعده.

(4) المرجع السابق، ص389.

(5) المرجع السابق، ص143 ـ 144.

(6) المرجع السابق، ص277 ـ 278، ص284، 300، 310.

(7) المرجع السابق، ص295 ـ 297.

(8) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص161.

العسكري والتقني. وهناك اعتقاد بأن ميثاق الأمم المتحدة، لم يأت لتكريس السلام، كما قصدت إلى ذلك معظم الدول التي انضمت إلى هذه المنظمة، وإنما جاء ليكرس حضارة الحرب، ويضع قدرها في يد الدول القادرة على ذلك، ولن تكون هذه الدول إلا الخمسة الكبار الدائمة العضوية في مجلس الأمن[1]. وينبغي الوعي بأن «حضارة السلم» تحتاج للملايين من أصحاب العقول المفكّرة والقلوب الواعية والضمائر الحية والأقلام الكاتبة، وإلى من يملك في قلبه بذرة خير، لكي ينضم إليها لمواجهة «حضارة الحرب» والانتصار عليها[2]. ويأتي التأكيد على أهمية عنصر الاستقرار؛ لأن الحضارة لا تنشأ إلاّ في مناخ الاستقرار والاطمئنان العام، المكاني والفكري والنفسي، كما يبرز التحذير من «الاضطرابات»، سواء تمثلت في شكل حرب داخلية أو اضطراب اجتماعي أو اقتصادي، إذ إنها لا تحقق مناخ الاستقرار الضروري لإنشاء وازدهار أية حضارة[3].

هناك، إذن، ربط ما بين الأمن والاستقرار بكافة أشكالهما (السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والفكرية، . . . إلخ) وبين التنمية والنهضة والتقدم[4]. ويجب وعي أن تحقيق «الأمن القومي العربي» على المستوى الداخلي، يتطلب عدة أمور هي: حلّ مشكلة المشاركة السياسية عن طريق العمل الديمقراطي وتعميقه؛ وحلّ مشكلة التنمية الاقتصادية وعدم العدالة التوزيعية عن طريق إعادة تقويم

---

(1) المرجع السابق، ص196 ـ 214.

(2) المرجع السابق، ص218.

(3) المرجع السابق، ص191 ـ 192.

(4) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص94.
الإمام، أحمد علي. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص38.
حركات، محمد. «هل يمكن أن يتحول المجتمع العربي إلى مجتمع منتج؟»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص98.
التويجري، عبد العزيز بن عثمان. «خدمة الحضارة الإسلامية والنهوض بها»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 13، ص13 ـ 14.
إبراهيم، حسنين توفيق. «أزمة الخليج الثانية، والأمن القومي العربي: قضايا وتساؤلات حول المستقبل»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص38.
الركابي، زين العابدين. «روابط غير مستبعدة بين أحداث تبدو متباعدة»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5653 (السبت 21/ 5/ 1994م) ص9.

التجارب التنموية التي مرّ بها العرب، والوقوف على أسباب تعثرها؛ وحلّ مشكلة الأقليات وعدم التكامل المجتمعي، وذلك بالاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للأقليات وتقنينها؛ بالإضافة إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة بالاستناد لأسس القانون والعقلانية أو ما يُدعى «المجتمع المدني»[1]. فقد أصبح الأمن القومي العربي وثيق الصلة بقضية التنمية (الاقتصادية على الخصوص)؛ وأولى الركائز لتحقيق هذا الأمن تتمثل في خلق الاتفاق العربي حول أولويات مصادر التهديد من ناحية، وبناء إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن القومي العربي من ناحية ثانية، مع محاصرة المشكلات العربية والعمل على تسويتها بصورة نهائية من ناحية ثالثة[2]. ولا بدّ من صياغة أهداف «الأمن القومي العربي» بما يتلاءم مع القدرات العربية، حتى لا يُحدث ذلك تناقضاً مع السعي العربي للنهوض[3]. وإذا كان معنى الأمن القومي العربي هو: كافة الأعمال والإجراءات التي تقوم بها الدول العربية مجتمعة، عن طريق التنسيق أو التكامل أو الوحدة، بهدف تحقيق وضمان حريتها واستقلالها وسيادتها، وتأكيد كيانها في المجتمع الدولي؛ فهناك اعتقاد بضرورة إيجاد مفهوم للأمن القومي العربي اعتماداً على مقدار التحضّر الذي تمتلكه الأمة العربية، والذي يتطلب: ضرورة صياغة خطة أو مشروع نهضوي عربي متكامل، وقبول فكرة التدرج في تطبيق المشروع النهضوي، وأولوية التنسيق والتكامل الفعلي بين أقطار الأمة على الصياغات القانونية والدستورية[4].

من الضروري كذلك إحلال العدل محل الظلم، كأولى الخطوات للوصول إلى التنوير[5]. فالاستبداد الذي تمارسه «الدولة التسلطية» متسلحة بالعسكر أو الحق المقدس في الحكم أو بدعاة الثيوقراطية والأوتوقراطية، هو العدو الأول للدولة

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق. «أزمة الخليج الثانية، والأمن القومي العربي: قضايا وتساؤلات حول المستقبل»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص42 ـ 44.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق. «المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 68، ص143.

(3) الكيلاني، هيثم. «هموم الأمن القومي العربي مع جواره»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص39.

(4) العمّار، منعم. «تحديات الأمن القومي العربي: حوار في المستقبل». مرجع سابق. ص54 ـ 55.

(5) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص120.

المدنية وللديمقراطية، إذ أنها تخلق مناخاً معادياً للتنوير، وتستبدل الإظلام بالتنوير[1]. والاستبداد مرادف وملازم للتعصب، وكل منهما يعاون الآخر، وكلاهما يطاردان رجال العلم وينكلان بعقول الاستنارة والتنوير. بل يتعاون الاستبداد «السياسي» مع الاستبداد «الديني»، ويدخلان معاً في علاقة تداخلية، ليثبّت كلٌّ منهما الآخر، نظراً لتشابههما في المرتكزات والآليات[2]. وإن كنت أفضّل استخدام مصطلح «الاستبداد باسم الدين» بدل الاستبداد الديني، إذ أن الدين الإسلامي فيه دعوة للحرية بكافة أشكالها، والخطأ أنما هو في التحدث والتحكم باسم الدين، والدين من ذلك براء.

يوجد كلام عن «النظام البطركي» الذي انبثق بدوره عن «النظام الأبوي»، وكلاهما نظام سلطوي يقوم على الإرادة الواحدة. لكن الاختلاف يكمن في كون النظام الأبوي محصوراً في بنية العائلة والبُنى المتفرعة عنها كالعشيرة والقبيلة، في حين أن النظام البطركي يشمل حياة الفرد في جميع المجتمعات السابقة على الحداثة والمتخلفة أو النامية؛ أي أنه أوسع في مفهومه من النظام الأبوي[3]. والخروج من الفكر الأبوي، بالنسبة للأمة العربية، لا يتم إلاّ من خلال لغة أجنبية يتقنها العرب إتقاناً تاماً، وبواسطة لغة عربية حديثة توضع أسسها من جديد[4]. والغريب في هذا الرأي هو تبسيطه حلّ مسألة الاستبداد والانفراد بالقرار، ذلك أن هذه المسالة هي مسألة شمولية، وبالتالي فحلّها لا بدّ أن يكون شمولياً، يتناول كل المجالات، لا أن يكون حلاً ثقافياً لغوياً فقط. في حين يوضّح آخرون المقصود بالبطركية بأنها «توكيد سلطة الكبار»[5]، مع الإشارة إلى وجود «البطركية» في العالم العربي، والتي هي خطرة، نظراً لأن سيطرة العلاقات البطركية على العلاقات في المجتمع العربي قد كوّنت «مانعاً» قوياً في طريق تطوره وتقدمه[6].

---

(1) المرجع السابق، ص254.

(2) المرجع السابق، ص289 ـ 295.

(3) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. مرجع سابق، ص89 ـ 90.

(4) المرجع السابق، ص21.

(5) حيدر، عبد اللطيف حسين. «العلاقات البطركية وتأثيرها في الاتجاهات العلمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في اليمن»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 214، ص92.

(6) المرجع السابق، ص88.

أصبح العدل، إذن، مطلباً ملحّاً، على اعتبار أن الحضارة الإنسانية لا تقوم دونها[1]، وهناك ربط ما بين التنمية والعدالة الاجتماعية[2]. بل أصبح يُنظر للعدل والظلم على أنهما معياران يتم من خلالهما تمييز الأمة المتخلفة عن المتقدمة[3]. كذلك أضحى المفكرون متفقين على ضرورة محاربة المظالم الاجتماعية والاستبداد السياسي وحكم الفرد والتسلط[4]، فقد أصبح يُنظر لـ«الديكتاتورية» على أنها «حالة سياسية متخلفة، لا تتلاءم مع القيم العربية والتعاليم الإسلامية، ولا تتفق مع روح العصر وتطلعات العرب للمستقبل، وتشكل أهم معوّق من معوقات التقدم الاجتماعي والعلمي والروحي والاقتصادي في الوطن العربي»[5]. كما أصبحت الرؤية للمستبدين (أو الفراعنة) والذين يرون أن رأيهم صواباً لا يحتمل الخطأ، على أنهم الخطر الأكبر على الأمة[6]. وهناك من يرى أن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، هو الذي أسهم في الانحطاط العربي العام وتأخّره التاريخي المركّب[7]. كما توجد لفتة مهمة إلى أن غياب الإبداع يؤدي للاستبداد، إذ «في غياب الأفكار الخلاّقة والأجواء الفكرية الخصبة، تتخذ محاولات التغيير، طابع الاستبداد»[8].

يرتبط الاستبداد بـ«القمع والعنف»، وخطورة ذلك أن الإبداع لا يمكن أن ينبت في أجواء القمع والإرهاب والاستبداد السياسي وغياب الحرية[9]. ويعمل القمع على إيقاف النهضة، بل قتلها[10]، إذ «الحضارة لا تأتي بالقهر والمنع

---

(1) الفاعوري، داود علي. «أزمة الإنسان المعاصر من وجهة نظر العقيدة الإسلامية»، **مجلة دراسات**. المجلد التاسع عشر (أ) العدد الثالث، السلسلة (أ)، العلوم الإنسانية، ص301.

(2) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص85، 96.

(3) قدّور، يوسف. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي في ضوء واقعه المعاصر»، ج2، ص83 ـ 84.

(4) فتاح، حميد. **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة تحدياته**. مرجع سابق، ص290 ـ 291.

(5) عرسان، علي عقلة. «ميثاق للمثقفين العرب»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص43.

(6) القرضاوي، يوسف. **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**. ص156.

(7) «المسرح العربي: هموم وعوائق»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، عدد 94/ 95، ص4.

(8) حرب، علي. **أوهام النخبة**. ص128.

(9) الأمين، فضيل. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الإعلام الإسلامي أمام التحدي الإعلامي العالمي»، ص48.

(10) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص248. =

والإجبار. فهي تيار اجتماعي يسير فيه تلقائياً من غير إكراه وإجبار، وإذا حصل إكراه وإجبار في المسيرة الحضارية، أدّى ذلك إلى مردود عكسي»[1]. والفعل الحضاري «لا يأتي من خلال العنف، إذ إن العنف يولّد ردّ فعل متساوٍ، والحضارة لا يمكن أن تقوم على الفعل وردّ الفعل؛ لأن الحضارة فعل إنشائي ينظّم كل الأركان، وتمتدّ نسماته إلى كلّ الخلايا التي يُراد لها أن تحيا»[2]. ويعزو البعض التخلف العربي عن الركب الحضاري إلى ما تعرض له الفكر العربي من بطش وإرهاب، حيث تحوّلت السلطة الحاكمة العربية إلى محاكم للتفتيش[3]. وقد أصبح التغيير بالعنف أحد أمراض العصر[4]. في حين يُرشد بعض المفكرين إلى نوعين من القمع، أحدهما إيجابي، والآخر سلبي: فالقمع الإيجابي، والمفيد لتقدم الأمة وتطورها ونهضتها، هو الموجّه ضدّ القوى الاستعمارية والصهيونية والشعوبية والرجعية العربية ومعيقي حركة الأمة التحضيرية والتنموية والتحررية والوحدوية. أما القمع السلبي، فإنه ضارّ للأمة، إذ هو موجّه ضدّ كل من يخدم قضية حرية وحقوق الفرد والجماعة العربيين، وضدّ المستقبل القومي الحضاري العربي[5].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على خطورة الظلم والاستبداد (أو الديكتاتورية) على البناء الحضاري، إذ في ذلك قتل للإبداع والإنتاج الخلّاق. ولذلك يدعون لتحقيق العدل والعدالة الاجتماعية اللذان ينتج عنهما الأمن والاستقرار، الأمران الضروريان لكل نهضة حضارية، بعكس الظلم الذي يؤدي للاضطرابات والحروب وعدم الاستقرار، مما يعيق أي نهضة، إن لم يقتلها.

= أبو ثور، رشيد. «التحولات العالمية الكبرى»، **مجلة المنعطف**. عدد 12، ص11.

(1) حوار مع: الوردي، علي. حاوره: البزاز، سعد. «حوارات في الطبيعة البشرية»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6393 (الخميس 30/ 5/ 1996م) الحلقة الثالثة، ص16، عمود 4.

(2) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص119.

(3) رزق. الطيب. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص17 ـ 19.

(4) يتيم، محمد. **العمل الإسلامي والاختيار الحضاري**. مرجع سابق، ص54.

(5) محمد، نجاح. «القمع والآخر والعقل العربي»، **مجلة الوحدة**، عدد 79، 80، ص156 ـ 157.